جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية (1956–1958م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:

- خديجة دراجي.
- الزهراء عباس.

إشراف الأستاذ:

– د/ رشيد مياد.

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة
بوقرو ناصر	رئيسا
مياد رشيد	مشرفا ومقررا
مقنوش كريم	مناقشا

السنة الجامعية: 1438–1439 هـ / 2017 – 2018م

نتا

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على نعمة العقل والصحة والتوفيق التي لا تكون إلا منه ونتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف مباد رشيد على نصائحه القيمة وتوجيهاته الحكيمة التي أنارت لنا دروب هذا البحثوإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا البحث المتواضع وإثرائه بملاحظاتهم وتقويمه بتوجيهاتهم

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ وكل أساتذة المراحل التعليمية والأستاذان الكريمان ، الدكتور الغالي غربي ولمديني البشير لهما جزيل الشكر .

وإلى عمال المتحف الوطني للمجاهد وإلى عمال مكتبة العلوم الإنسانية

وإلى مدير ثانوية نور الدّين زرواق والأستاذ ميّاد لعموري على استقبالهما لنا خلال فترة تربصنا فلهم منا كل الشكر.

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على نعمة العقل والصحة والتوفيق التي لا تكون إلا منه ونتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "مياد رشيد" على نصائحه القيمة وتوجيهاته الحكيمة التي أنارت لنا دروب هذا البحث وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرّموا بقراءة هذا البحث المتواضع وإثرائه بملاحظاتهم وتقويمه بتوجيهاتهم.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ ونخص بالذكر الأستاذين الكريمين الغالبي غربي ومديني بشير وكل أساتذة المراحل التعليمية

وإلى عمال المتحف الوطني للمجاهد وإلى عمال مكتبة العلوم الإنسانية

وإلى مدير ثانوية نور الدين زرواق والأستاذ "مياد لعموري" على استقبالهما لنا خلال فترة تربصنا فلهم منا كل الشكر.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جلّ جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة: إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الذي غرس في مبادئ الأخلاق والإيمان وشملني بالعطف والحنان وكان لي درع الأمان أحتمي به من نائيات الزمان وتحمل عبئ الحياة حتى لا أحس بالنقصان.

إلى الذي كلله الله بالهيبة والوقار. إلى من علمني العطاء دون انتظار .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار: أبي بلقاسم أطال الله في عمره.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها.

إلى التي رضاها عندي بالدنيا كلها. إلى من كان دعائها سر نجاحيومنانها بلسم جراحي.

إلى التي سهرت لأجلي الليالي كي أسمو إلى المعالي. إلى منبع العطف والحنان .

إلى أغلى وأحلى كلمة نطق بها لساني أمي الغالية مريم أطال الله في عمرها.

إلى الذين كانوا شجرة الأخوة التي قطفت منها ثمار الحب الخالص.

إلى من زرعوا الأمل ورسموا الابتسامة على وجهي. إلى من أحبهم دوما إخوتي : حياة الخيذر، سارة، شهرزاد.

إلى من قاسمتني مشاغل وعناء هذا البحث صديقتي زهراء.

إلى من لقاني بهم القدر وكان أجمل لقاء صديقاتي.

إلى كل هؤلاء أرفع هذا العمل المتواضع

خديجة

الإهـداء

الحمد لله الذي يبدأ باسمه الكلام والذي تتم بفضله الصالحات سبحانهلا نحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه، والحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات، وضع المؤمنين درجات مصداقا لقوله تعالى" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى شهداء الوطن.

إلى من منحتني الحنان وساندتني بالدعاء وكانت سببا في نجاحي أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من أمام نوره تنطفئ كل الشموع وبدفء حنانه تنحني كل المشاعر في خشوع أبي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى سواعدي وسندي في الحياة:أخي سمير وهشام وزوجاتهم، إلى أختي الوحيدة فتيحة ونور عيني وبهجتي أخي الصغير عبد الرحمان، إلى شموع العائلة وضياء البيت ʾعبد الرؤوف، محمد، ريتاج.

إلى جدتيّ الغاليتين وعمتي الغالية حنان.

إلى كل عائلة عباس و بلعباسي دون استثناء.

إلى من قاسمتني عناء هذا البحث صديقتي خديجة.

إلى صديقاتي الغاليات: فطوم، ليلى، سامية، نعيمة، سهام، أمال، غنية، زينب، مليكة، مريم، فتيحة، فطيمة، ياسمين...

إلى كل الغوالي والأحباب، إلى من شجعني وعلمني الصبر وكان سندي إليك أنت أهدي هذا العمل عز الدين.

إلى طلبة التاريخ دفعة 2018 إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الزهراء

قائمة المختصرات باللغة العربية

الرمز	دلالته
ح ش ج	حزب الشعب الجزائري
ح إ ح د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
م و د ب ح و ت أ ن	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
ج ت و	جبهة التحرير الوطني
ج ت و	جيش التحرير الوطني
م و ث ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
د.ط	دون طبعة
د.س	دون سنة
مج	مجلد
تر	ترجمة
مر	مراجعة
تح	تحقيق
ج	جزء
د.د.ن	دون دار النشر
ص.ص	تعدد الصفحات
ع	عدد
(...)	كلام متواصل

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

SAS	Section spéciale Admonitive
DPU	Dispositif de protection urbaine
CRA	Centre de enseignement et action
DOP	Dispositif opérationnel de protection
SAU	Secteur Administratives urbaines
CAPER	Caisse p accession a la propriété et L exploitation Rurale
UGEMA	Union générale des Etudiants Musulmans Algériens
U GT A	Union générale des commerçants Algériens
UGAA	Union générale des travailleurs Algériens
FLN	L’armé de Libération National
ALN	Front de Liberation National

مقدمة :

لقد شكلت انطلاقة ثورة الفاتح نوفمبر 1954م محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر، خاصة وأن هذه الانطلاقة تميزت بالشمولية بكامل التراب الوطني ، وقد تفاجأ العدو بهذه العملية الجريئة التي أثبتت أن الشعب الجزائري لم يعد يخشى مواجهة فرنسا مما جعل السلطات الفرنسية تسعى جاهدة لوضع حد لهذه الثورة ، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ورغم كل ذلك فإن الثورة استمرت بل ازدادت قوة خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م .

وفي إطار السياسة الاستعمارية لقمع الثورة الجزائرية عينت فرنسا روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر لتولي هذه المهمة وذلك بعد الفشل الذي مني به حكامها العامون بالجزائر، هذا الأخير الذي رفع شعار الربع ساعة الأخير للثورة الجزائرية وكان يرى بأن الحل العسكري كفيل بوضع حد للمشكل الجزائري – الثورة الجزائرية– وفي إطار سعيه لتحقيق هذا المسعى عمل على تطبيق مشروع لمواجهة الثورة معتمدا بالدرجة الأولى على القوة العسكرية المطلقة وذلك برفع عدد الجنود والعتاد ولدعم تلك القوة حاول القيام ببعض الإجراءات السياسية لإعادة التقسيم الإداري للجزائر من أجل خنق الثورة وعزلها عن الشعب، ومن جهة أخرى حاول استمالة بعض الجزائريين من خلال إصلاحاته السياسية وعلى رأسها قانون الإطار، هدف امتصاص غضب الجزائريين طرح جملة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي بقي مجرد حبر على ورق، وسوف نحاول إبرازها من خلال هذا العمل.

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار نا لهذا الموضوع يرجع أساسا إلى عدة عوامل أهمها :

أولا: سبب ذاتي وهو رغبتنا الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية.

ثانيا: كشف حقيقة الاستعمار الفرنسي بالجزائر على ضوء سياسة حكامها ، ويعتبر لاكوست من أهم الشخصيات التي مارست أبشع وسائل التعذيب.

ثالثا: محاولة معرفة أساليب الثورة الجزائر ية في مواجهة سياسة روبير لاكوست.

أهمية الموضوع :

يعد البحث في فترة الوزير المقيم روبير لاكوست بحثا مهما في تاريخ الجزائر العام بصفة عامة وفترة الثورة التحريرية بصفة خاصة، كما تبرز أهمية هذا الموضوع في معرفة تلك الأساليب القمعية التي **مارسها لاكوست للقضاء على الثورة ورد فعل الثورة على ذلك.**

إشكالية الموضوع :

تتمثل إشكالية الدراسة في البحث عن **أساليب** وأهداف وخلفيات السياسة العامة التي واجه بها روبير لاكوست **الثورة الجزائرية وردود فعل الثورة على ذلك**، وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة **من التساؤلات الفرعية وهي :**

- من هو روبير لاكوست ؟
- **ما** هي الأساليب العسكرية التي طبقها لاكوست في الجزائر؟
- **فيما تمثلت إصلاحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟**
- **ما هي** إستراتيجية الثورة الجزائرية في الرد على سياسة لاكوست ؟

الدراسات السابقة :

من خلال اطلاعنا على المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة **سواء ما هو مكتوب** باللغة العربية أو الفرنسية لم تتطرق إلا بشيء من الاختصار لسياسة لاكوست في الجزائر إلا أن ذلك لم يمنعنا من التطرق لهذه الدراسة رغم صعوبتها ، وبالنسبة للموضوع كانت له دراسة سابقة وهي **مذكرة بعنوان**"سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة **الجزائرية 1956-1958 مقدمة لنيل** شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر للطالب شمس **الدين بوفنش** إضافة إلى مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر لبوكي اليامنة ورجعي الخامسة، إستراتيجية الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة **"الحرب النفسية أنموذجا".**

المناهج المعتمدة :

وللإجابة عن الإشكالية التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات **اتبعنا** المناهج التي تقتضيها **طبيعة الموضوع منها :**

- **المنهج الوصفي: الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها كرنولوجيا لأن موضوع البحث** هو جملة من الأحداث لمسار الثورة الجزائرية .

– **المنهج التحليلي** : اعتمدناه **من خلال دراسة المادة العلمية** وتحليلها بحثا عن سياسة روبير لاكوست وأسباب فشلها في القضاء على الثورة .

الخطة المعتمدة في الدراسة :

ولمواصلة عملنا هذا كان لابد من وضع خطة حتى نقوم بحصر الموضوع من أبعاد متعددة للوصول إلى نتائج مفيدة تحدد إنتاج ومعالم هذه الدراسة ، والتي نستهلها **بمقدمة وثلاث مباحث،** حيث تناولنا في **المبحث الأول** الظروف المحيطة بوصول روبير لاكوست للحكم، ومن خلال تطرقنا إلى شخصية روبير لاكوست إضافة إلى اندلاع الثورة وتطورها **1954-1956،** وفي **المبحث الثاني** بعنوان إستراتيجية روبير لاكوست للقضاء على الثورة الذي تناولنا فيه الإستراتيجية السياسية والعسكرية، وتناولنا الإصلاحات الإدارية **والاقتصادية والاجتماعية، أما المبحث الثالث** فعنوناه بردود الفعل المختلفة على سياسة لاكوست وتناولنا فيه إستراتيجية الثورة في **مواجهة سياسة لاكوست،** ثم تطرقنا إلى المواقف المختلفة من سياسة لاكوست في الجزائر، **كما ذيلنا عملنا هذا بمجموعة من الملاحق رأينا أنها ضرورية.**

نقد المصادر والمراجع: ولإنجاز هذا العمل استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها :

هنري العلاق " مذكرات جزائرية "وقد أفادنا من خلال إعطائه صورة عن حالة مدينة الجزائر إبان معركة الجزائر ومذكرات علي كافي الذي شهد معظم أحداث الثورة بداية من **اندلاعها، وهجومات** الشمال القسنطيني إلى **مؤتمر الصومام.**

واعتمدنا على مذكرات الشاذلي بن جديد **(1924-1979م)** ملامح حياة أفادنا في أهم **القرارات** السياسية العسكرية والإدارية التي انبثقت عن وثيقة الصومام، إضافة إلى كتاب فتحي الديب **"عبد الناصر والثورة الجزائرية "الذي تحدث من خلاله عن الدعم الذي قدمه للثورة .**

إضافة إلى كتاب عمار قليل **"ملحمة الجزائر"** حيث تحدث عن العمليات المسلحة التي شملت مختلف أنحاء **البلاد.**

كما اعتمدنا على سلسلة من الكتب المترجمة نظرا لأهميتها في إثراء البحث وإفادتنا بالحقائق التاريخية حول إستراتيجية لاكوست و نخص بالذكر

"Ta guia Mohamed L'Algérie en guerre"

وبخصوص المراجع فنذكر على سبيل المثال الغالي غربي، **فرنسا و** الثورة الجزائرية الذي يعتبر **مرجعا مهما للسياسة الفرنسية بالجزائر** الذي شرح لنا مختلف الاستراتيجيات الفرنسية المطبقة في **الجزائر.**

و كتاب نصر بلا ثمن لمحمد عباس، إضافة إلى كتاب قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث **والمعاصر لجمال قنان،** الذي قدم لنا أهم الظروف التي سبقت تعيين روبير لاكوست.

كما اعتمدنا على المذكرات والأطروحات الجامعية منها أطروحة ماجستير لصاحبها شمس الدين بوفنش "سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956- 1958م، وتعتبر مذكرة قيمة من ناحية المعلومات الموجودة بها، إضافة إلى مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للطالبتين بوكي اليامنة ورجعي خامسة "إستراتيجية الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة "الحرب النفسية أنموذجا ".

و قد اعتمدنا على جريدة "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين إضافة إلى المقالات مثل مقالة محمد بن موسى " سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956–1958م" والتي عبرت عن موقف جمعية العلماء المسلمين من الثورة.

الصعوبات :

و في دراستنا هذه واجهتنا عدة صعوبات وعقبات من بينها ضيق الوقت وقلة المصادر التي تناولت شخصية رويبر لاكوست باللغة العربية.

صعوبة التعامل مع المصادر الفرنسية، و مهما كانت الصعوبات فهي من الأمور المتوقعة في درب أي باحث ونرجو أن نكون قد ألممنا و أحطنا بموضوعنا.

يعد تاريخ الفاتح من نوفمبر 1954م بداية ثورة تحريرية ضد السياسة التّعسفية الفرنسية في الجزائر فبعد أن استنفذ الشّعب الجزائري جميع الطّرق والوسائل كالمقاومات الشّعبية والسّلمية اقتنع بضرورة العمل المسلّح اجتمع القادة الوطنيين الثوريين بعد سلسلة من اللقاءات على الخصوص لقاء 23أكتوبر 1954م، والذي تمّ فيه تحديد تاريخ ويوم وساعة اندلا ع الكفاح المسلّح، وكرد فعل على الانطلاقة القوية للثورة عملت السلطات الفرنسية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات للقضاء عليها وفي كل مرة كانت تلجأ تغيير الحاكم العام، فبعد فشل مساعي جاك سوستيل في القضاء على الثورة وقع الاختيار على روبير لاكوست الذي تبنىّ إستراتيجية عسكرية في القضاء على التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني.

المطلب الأول: اندلا ع الثورة التحريرية وتطورها (1954-1956م).

1- ظروف اندلا ع الثورة التحريرية:

انطلقت الثورة المسلّحة بتاريخ 01نوفمبر 1954م في ظل ظروف داخلية وخارجية يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- الظروف الداخلية:

بعد مجازر 08 ماي1945م انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة فظهرت الأحزاب السياسية بتسميات وبرامج جديدة أكثر صرامة وعزما على محاربة الاستعمار الفرنسي وإدارته ومع اكتشاف المنظّمة الخاصة[1] من طرف السلطات الاستعمارية التي عمِلت على مطاردة أعضائها وتفكيكها، ممّا أدى إلى وقوع الحركة الوطنية في أزمة سياسية.

وكانت ح إ ح د في ما بين (1952-1954م) هي الحزب الوطني ذو القاعدة الشّعبية العريضة[2] إلاّ أنّ انشقاق الحزب ووقوعه في أزمة تصدّعت على إثرها الرّوابط بين التيارات المتناقضة

---

[1] - تأسست المنظّمة الخاصة سنة 1947 أثناء الاجتماع الذي عقده ح إ ح د، تعتبر الجناح العسكري للحزب تزعّمه المناضل محمد بلوزداد الذي توفي سنة 1952 ، وقد خلفه في هذا المنصب حسين آيت أحمد، وتمكنت في ظرف سنتي 1947-1949 من أن تصبح تنظيما عسكريا يعمل على التّحضير للعمل الثوري من خلال التّجنيد والتّكوين عن طريق مختلف العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها، واكتشفت سنة 1950 **أنظر عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997، ص346.

[2] - **بوفنش، المرجع السابق ، ص23.**

داخل الحزب[1]،وقد كان للأزمة أثرا بالغا في تغيير مسار الحركة الوطنية[2]، حيث تجاوزها المناضلون المتحمّسون للكفاح المسلح وشكّلوا في مارس 1954 اللّجنة الثورية للوحدة والعمل،[3] التي كان لها الفضل الكبير في اندلا ع الكفاح المسلّح الذي بدأ التحضير له منذ تأسيس المنظّمة الخاصة.[4]

أمّا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فقد شهدت الجزائر أوضاعا جدّ متدهورة من فقر وبطالة وامراض، اما في المجال الثقافي فإن الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد انهى تقريبا مهمته الخاصة.[5]

ب- الظروف الخارجية:

أحدثتالحرب العالمية الثانية تغيرات عدّة في العلاقات الدّولية، فقد مسّ انتشار الوعي القومي جميع الشعوب الخاضعة للاستعمار، وقد كان لاستقلال بعض شعوب العا لم الثالث خاصة العربية منها بعد الحرب العالمية الثانية واندلا ع الثورة في تونس سنة 1952 والمغرب الأقصى سنة 1953م ونجاح الثورة المصرية إضافة إلى هزيمة فرنسا في معركة "ديان بيان فو" بالهند الصينية سنة 1954م وتزايد شعبية ثورة مصر وقيادتها على مستوى الوطن العربي، خاصة بعد قرار جمال عبد الناصر "إن حرية مصر تظل ناقصة بلا حرية باقي أقطار الوطن العربي والحرية في مفهومنا لا بد وأن تترجم في صورة تضحيات ...

وكان نصه كالآتي :"الاستمرار في دعم الكفاح المسلح الجزائري بكل طاقاتنا وقدراتنا المتاحة مهما كانت التضحيات التي يتحملها الشعب الجزائري ونتحملها نحن معه كشعب مصر وهذا حقه

---

[1]- أحمد بن مرسلي، **سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية أنموذجا، 01جانفي 1954-31**ديسمبر 1955، ص10.

[2]- **يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النّضالية، المنظّمة الخاصة**، تر محمد شريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص165.

[3]- تشكلت يوم 23مارس 1954 بعد أزمة ح إ ح د من طرف مجموعة من النّشطاء والمركزيين أمثال: **مصطفى بن بولعيد،** محمد بوضياف، رمضان بوشبوبة الذين حاولوا التوفيق بين جناحين متنازعين ولكن باءت بالفشل، وكان لها دور كبير في التّحضير للثورة وتفجيرها، أنظر أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص191.**

[4]- **بن يوسف بن خدّة، شهادات ومواقف، ط1، دار النّعمان، الجزائر، 2004، ص270.**

[5]- محمد العربي **الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتّاب العرب، 1999، ص20.**

علينا كثورة تحررية رائدة في الوطن العربي قامت لا لتحرر أرض مصر وحدها بل لتتحرر الأرض العربية".[1]

2- اندلاع الثورة التحريرية:

بدأت العمليات العسكرية الأولى على كامل التراب الوطني الجزائري في اللّيلة الفاصلة بين 31أكتوبر والفاتح نوفمبر 1954بين الساعة الصفر والثالثة صباحا، وقد تبنّت هذه العمليات كل من ج ت و،FLN ، و ج ت و،ALN.[2]

نجح الثّوار في مباغتة أجهزة الأمن الفرنسية، وقاموا بسلسلة من العمليات المسّلحة المتزامنة والمتناسقة التي شملت مختلف أنحاء البلاد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب واختلفت من منطقة لأخرى .[3]

وقد تميزت ليلة الفاتح نوفمبر بتنظيم محكم ممّا يدل على وجود خطّة مدروسة تتّسم بالجدية والعزم على بلوغ الأهداف المسطّرة في بيان أول نوفمبر.

3- الصعوبات التي واجهت الثورة:

رغم النجاحات التي حققتها الثورة في مرحلتها إلا أن هناك صعوبات واجهتها ونذكر:

- **قلة الإمكانيات المادية:** يعتبر هذا مشكلا حقيقيا لقيادة الثورة خاصة المال وهو عصب الحياة الثورة، وقد عالج قادة الثورة هذا المشكل بإمكانياتهم الخاصة، فسخروا اموالهم مثلما فعل بن بولعيد، وابن طوبال ولجئوا للافتراض، حيث افترض مثلا زيغود يوسف مبلغ خمسة عشر ألف فرنك للإنفاق على فرق المدين.

وقد بدأت تنتظم مسألة تمويل الجيش والجبهة عن طريق الاشتراكات والتبرعات.[4]

---

[1]- فتحي الديب ،**عبد الناصر وثورة الجزائر** ،دار المستقبل العربي ، القاهرة للنشر والتوزيع ،ط1، 1984م.

[2]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر:** نجيب عيّاد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص16.

[3]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية، 2013، ص225.

[4]- عبد الله مقلاتي، **المشروع الفرنسي الصليب الاحتلالي الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962**، الجزائر وزارة الثقافة ص314.

- **مشكلة التسليح والتموين:** من أهم المشكل التي واجهت الثورة في بدايتها مشكل السلاح والذخيرة **والمئونة**[1]**،** ولهذا لجأ قادة الثورة إلى إقامة عدة اتصالات مع الخارج **فقد تم الاعتماد على** حرب العصابات، التي تعتمد على الخفة والسرعة من أجل الحصول على الأسلحة بمباغتة العدو[2].

ظلت مشكلة عدم توفر الأسلحة والتموين تشكل عائقا أمام تفعيل قدرات الجيش وتجنيد المناضلين وذلك رغم عدد الوفد الخارجي بقرب الفرج.

- **شدة الطوق العسكري الفرنسي:** الذي شكل خناقا على المجاهدين في بعض المناطق وخاصة في المنطقة الاولى، ويكفي ان نذكر ان الإدارة الفرنسية جندت كافة طاقاتها لوئد الثورة وهي في **المهد،**وسارعت للدفع من عدد جنودها في الجزائر، وشنت طوقا شديدا لمحاصرة **لأوراس، ومنع انتقال** عدوى الثوار إلى **المناطق الأخرى**[3].

وكان هناك نقص في حقوق المجاهدين بسبب نقص الاسلحة التي لم يقف تقدير عددها 400 قطعة، ويمكن الإدراج على سبيل المثال ما عانته منطقة خنشلة عند اندلاع الثورة، ما رواه أحد **الهدين: "...** اصدرت قيادة الثورة تعليماتها الاخيرة وطلبت من عباس لغرور الا**تصال من بن** بوليعد في الأوراس للحصول على أسلحة إضافية، إذ كانت الأسلحة المتوفرة للمجاهدين في هذه المنطقة غير كافية للقيام بهجوم واسع النطاق..."[4].

- **استشهاد وإعتقال عدد من قادة الثورة: حيث استشهد ديدوش مراد ورمضان عبد مالك، واعتقال رابح بيطاط وبن بولعيد، و**اضطر ابن مهيدي اثر عجزه عن شن عمليات عسكرية بمنطقة وهران إلى دخول التراب المغربي، في حين انشغل **بوضياف عن مهمة التنسيق والتسليح بمشاكل** تنظيم الجالية الجزائرية في فرنسا، وواجهت ابن بلة الوفد الخارجي صعوبات جمة في نوفمبر الدعم **الخارجي للثورة**[5].

---

[1] - **بوحوش، مرجع سابق، ص**318.

[2] - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، ج**2، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص59.

[3] - مقلاتي، مرجع سابق ص315

[4] - **وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح(1954-1962)**، دار المعرفة، 1994، ص ص 26،25.

[5] - مقلاتي، **مرجع سابق، ص**316.

وقد اندلعت الثورة من دون أن تدخل أية قطعة سلاح من الخارج، وكان لابد من انتظار أواخر عام 1955 بطيئة، وخلال عام 1956، أدخلت شحنات معتبرة، لكنها وجهت للمناطق الداخلية، ولهذا استمر العمل بمبدأ خذ سلاحك من عدوك، وتم تحاشي المواجهات المباشرة مع العدو، وقد ساد تذمر بعض القادة مع تأخر دخول الأسلحة ونقص التموين وذلك على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها ابن بلة،[1] وفاقه للإبقاء بالتزاماتهم[2]، ونقص الأسلحة بسبب في تراجع دخلها والذي صعب عملية شراء الأسلحة، وتشديد المصالح الفرنسية للرقابة على المناطق الشرقية التي شهدت نشاط واسع في عملية تهريب السلاح[3].

- **انعدام التنسيق بين قيادة الثورة:** نظرا الإتحاد مبدأ استقلالية في تسيير المناطق واستشهاد واعتقال بعض القادة وشد الرقابة الفرنسية شهدت الثورة مشكلة حقيقية، وقد كان مقررا أن يجتمع قادة الثورة في بداية عام 1955 لتقييم سير المرحلة لكن الاتصال انقطع، ولم يعد بإمكان مسؤولي ومجاهدي منطقة معرفة ما يحدث في المناطق الأخرى، ونتج عن عدم تنسيق المواقف كثير من البلبلة وعدم وضوح الرؤية، وقد تفطن عبان رمضان[4]، للأهمية الاتصال والتنسيق بين المناطق وبين قيادة الداخل والخارج واستطاع بجهوده أن يربط الاتصال[5].

شكلت معارضة مصالي الحاج لجبهة التحرير الوطني ودخوله في صدام معها مشكلة خطيرة، فقد رفض مصالي تأييد جبهة التحرير الوطني وخطط لسحب البساط من تحت قدميها، خاصة من خلال إسراعه بتشكيل جيش الحركة الوطنية ودعوة ممثلته في القاهرة ادعاء بأنه هو الذي يقود الثورة،

---

[1]- **أحمد بن بلة:** ولد في 1918/12/25 بمغنية انظم إلى حزب الشعب أعتقل سنة 1950 في قضية بريد وهران، من مفجري الثورة ومن الزعماء الخمس الذين تم اختطافهم في أكتوبر 1956، عضو في م. و. ث. و. ت. الثانية أول رئيس للدولة الجزائرية 1962، للمزيد أنظر: حربي، **المصدر السابق**، ص180.

[2] - مقلاتي، **مرجع سابق**، ص315.

[3] - بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر1954**، تر مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 217.

[4] - **عبان رمضان:** من مواليد 1920 بالقبائل الكبرى، وترك وظيفته العمومية عام 1945 ليلتحق بالنضال السياسي، عضو في حزب الشعب، اعتقل عام 1950، وبعد إطلاق سراحه عام1955 الت حق بر ك الثورة، و طم ج أحد أبرز م فكر ا أنه أعطى للثورة بعد انتظما من الشخصيات الفاعلية في مؤتمر الصومام عضو في ل ت وت الأول أوت 1955 والثانية أوت 1957 اغتيال من قبل رفقائه العسكريين عام 1957، أنظر حربي، **مرجع سابق**، ص 185.

[5]- مقلاتي، **مرجع سابق**، ص317.

وقد فشلت محاولات الصلح بين الطرفين و أعلنت الحرب التي شملت مناطق النفوذ في فرنسا وفي الجزائر، وخلفت هذه الفتنة الكثير من الضحايا[1].

واستغلتها الإدارة الفرنسية لخدمة أهدافها (حركة بلونيس).[2]

وهكذا يتضح لنا أن هذه التحديات التي واجهتها الثورة كانت كبرى، وأن قيادة الثورة في داخل والخارج بذات جهودا معتبرة في مجابهة التحديات وتليين الصعوبات وبذلك استطاعت الثورة ان **تدخل عام1956** وهي اشد قوة وتلاءما في مجابهة المستعمر.

4- ردود الفعل المختلفة على انطلاقة الثورة :

أ- ردود الفعل الوطنية:

1- رد الفعل الجزائري:

لقد كان رد الفعل الجزائري مزيجا بين **التأييد والحذر من المستقبل خوفا من أن تكون الانطلاقة** صدمة، وذلك بما عايشوه في مجازر **8 ماي 1945 بل وكان اليأس يدب** إلى نفوس الكثيرين.[3]

ولكن رغم ذلك أبدى المناضلون الذين بادروا إلى **تنفيذ العمليات المسلحة ارتياحهم للنتائج** التي تم تحقيقها بالرغم من تسجيل بعض النقائص وعدد من الهجمات الفاشلة وحدوث أولى الاعتقالات في صفوف الثوار، **وكذلك الحال بالنسبة لسكان البوادي والقرى والمدن كانت المشاعر مشتركة** حماس عميق واعتزاز حقيقي برؤية الجزائر و هي تلتحق بالجهاد الذي انطلق في البلدان المجاورة وفي نفس الوقت ساد التخوف من تلك التي **أعقبت** مجازر **8 ماي 1945 وكذلك التشكيك** في وحدة **الأحزاب السياسية** والتحضير الجدي للجهاد**كما طرحت تساؤلات حول الزعماء الذين كانوا** يقفون وراء هذه **الأعمال الثورية** .[4]

---

[1]- **بن خدة، مرجع سابق، ص314.**

[2]- **حركة بلونيس:** محمد بلونيس (1912-1958م) من ولاية بومرداس، في سنة1938 انظم إلى حزب **الشعب، اعتقل مؤقتا لعلاقاته بأحداث 8ماي1945**، سجن بسبب نشاطه في ح ا ح د، وبعد ستة أشهر من قيام الثورة كلف من قبل مصالي الحاج بقيادة المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية وقد لعب هذا التنظيم العسكري دورا في ظهور صراع مسلح، انظر عاشور شرقي **قاموس الثورة الجزائرية** (1954-1962م)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص64.

[3]- **مولود بلقاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص 57،58.**

[4]- محفوظ **قداش، وتحررت الجزائر، تر،** العربي بونيون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، **ص 13.**

[3]- غربي، **مرجع سابق، ص141.**

2- رد فعل الأحزاب السياسية:

- **موقف المصاليين:**

لم يتخذ المصاليون موقفا علنيا وصريحا من الثورة **إلا** بعد فترة انتظار، وهذا بسبب عنصر **المفاجأة الذي أحدثه اندلاع الثورة**، وفي تصريح لوكالة **الأنباء** الفرنسية في 8 نوفمبر **1954، صرح** مصالي الحاج بمجرد **الإعلان عن الأحداث** التي جرت في الجزائر ليلة نوفمبر.[1]

فالبعض منهم كانوا ضد الثورة في البداية، **إلا أم** فيما بعد نظم العديد منهم وظل مصالي **الحاج والأقلية** الباقية معه على العناد حتى استرجاع الاستقلال.[2]

- **موقف المركزيين:**

تميز موقفهم بالغموض والمناورة لأم لم يكونوا من المحركين للثورة .

رأوا في انطلاقة الثورة **المسلحة على أنا** جاءت في غير وقتها المناسب **وسعوا من خلال مبعوثيهم** إلى **القاهرة من إقناع** الوفد الخارجي بالتريث وإيجاد **الظروف الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية ، وانساقوا وراء الادعاءات الفرنسية بان وصفوا الثورة بأنا انقلاب داخل ح ا ح د و اموا بن بلة بالوقوف وراء هذا الانقلاب بدعم من الحركة المغربية.**[3]

زيادة على ذلك كانوا غير مقتنعين بنجاح انطلاقة الثورة كما **أن هناك بعض العناصر من** القيادة المركزية التي عبرت عن **موقفها** المتردي وهو ما توضحه الرسالة التي بعث بها بعضهم إلى **وزير الداخلية الفرنسي** (فرانسوا ميتران)[4]،عبروا من خلالها عن ضرورة **إتباع سياسة التهدئة،إيقاف القمع والملاحقات**[5].

- **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:**

4- نايت بلقاسم، **مرجع سابق** ، ص 86.

[3]- غربي، **مرجع سابق** ، ص 140 .

[4]- فرانسوا ميتران : **من** أبرز الشخصيات الفرنسية ، في القرن العشرين، عاش مابين **1916-1996**، تولى مسؤوليات عديدة لبلاده ، آخرها رئيسا للجمهورية لعهدتين من 1981الى 1995، كان أثناء الثورة وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل ، عارض سياسة ديغول عموما وخصوصا اتجاه الجزائر ، انظر الزبيري وآخرون، كتاب مرجع عن الثورة ، ص 68.

[5]- علي كافي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي القائد العسكري**، 1946، 1962، دار القصبة للنشر، ص56.

فوجئ هو الآخر بالانطلاقة ففرحات عباس[1]، كان له موقف واضح منذ البداية حيث كتب في صحيفة الجمهورية الفرنسية :" ... إن موقفنا واضح دون أي قياس وأننا سنبقى مقتنعين بان العنف لا يساوي شيء"، وبقي على موقفه إلى غاية 1956 ، حيث التحق بجبهة التحرير الوطني مع العلم أن كثيرا من مناضلي البيان التحقوا بصفوف الثورة قبل ذلك التاريخ.

واصل البيانيون نشاطهم السياسي(القانوني) وشاركوا في الانتخابات وظلوا مدة يقترحون حلولا سياسية ويتخذون مواقف علنية ،وقد نشر فرحات عباس في جريدة افتتاحية يذكر فيها بمشروعه القديم وانه لا يزال حلا ناجحا، وهو الاستقلال الداخلي، وتكون مهمته أساس تسيير الأمور الداخلية لكل جزء من أجزاء الوحدة الفرنسية.[2]

ولقد كان موقفه مختلفا وذلك بسبب السمعة السياسية التي كان يتمتع بها ولتواجد عدد كبير من المثقفين والتجار والكبار في صفوفه ، ولتمكنه من الانتشار في مختلف أنحاء الوطن، إلى درجة انه أصبح منافسا ذا شان بالنسبة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ولكن بالرغم من هذا لم يكن مختلفا عن بقية الأحزاب لأنه لا يؤمن بالعنف الثوري وكان تعليقه الأول عن عمليات الفاتح نوفمبر أنا خوض ومغامرة، والحقيقة أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يكن يؤمن بان جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتشعل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة ومع ذلك فانه كان يعتقد بان الهزة العنيفة التي أحدثها في صفوف المعمرين سوف تفتح طريق المفوضات ويكون هو أول - منها نظرا لما له من خبرة في المناورات السياسية.

وقال أن موقفنا لا يشكو أي غموض، أننا سنظل مقتنعين بان العنف لا يساوي شيء، وان موقفنا لا يتفق مع نداء جيش التحرير الوطني.[3]

لقد كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة والكفاح المسلح لأا تتناسب والمهج الذي اعتمده الحزب منذ زمن طويل في تعامله مع الإدارة الفرنسية القائمة على أساس المطالب

---

[1]- فرحات عباس: من مواليد الطاهير بولاية جيجل1899، مارس النضال النقابي في إطار جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، تحصل على شهادة صيدلة ، كان عضوا في فدرالية النخبة التي أسسها الدكتور بن جلول، أسس سنة 1838الاتحاد الشعبي الجزائري، أسس سنة 1946، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، التحق بالثورة عام 1956، عين مرتين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، توفي سنة1985، انظر: حربي، مصدر سابق، ص 69.

[2]- نايت بلقاسم ، مرجع سابق، ص 69.

[3]- الزبيري، مرجع سابق، ص 156.

السياسية في إطار ما تسمح به قوانين الجمهورية الفرنسية، فالحزب على لسان رئيسه السيد فرحات عباس، رفض في البداية أسلوب القوة والعنف، لقد ظل فرحات عباس متمسكا بالآمال وينتظر استجابة الإدارة الفرنسية.[1]

- **موقف الشيوعيين:**

ظلوا يمارسون نشاطهم القانوني بعد الفاتح نوفمبر في إطار (المؤسسات) الاستدمارية الرسمية، ويشاركون في الانتخابات إلى أن حل وزير الداخلية الفرنسية حزبهم في سبتمبر 1955، وأوقف جرائدهم الثلاث "الجزائر الجديدة" و"Liberté" و"الجزائر الجمهورية" Alger Républicain" ولئن التحق منهم (من الشيوعيون) شباب مناضلون بصفة فردية، جيش التحرير الوطني، خاصة بعد الشهور الأولى بعد الفاتح نوفمبر.

وقد عقدت اللجنة المركزية لهذا الحزب اجتماعها الهام يوم: 5و6 فيفري 1955، أنته بتقرير به تحليل دقيق للحالة الحاضرة في البلاد بحروف كبيرة داكنة تقول فيه: " وقعت حوادث أول نوفمبر في وقت هدوء عام ووقت ترقب وانتظار ، وقد كان وقع هذه الحوادث كبيرا جدا على المستوى العام للجماهير الواسعة،والهدف القريب في نظر الشيوعيون فهو «الخبز... ومكافحة البطالة".

ولم يتطور الحزب الشيوعي إلا في صيف 1955حيث اقتنع بان العمل السياسي وحده لم يعد يكفي، المشرف بذلك البشير الحاج علي الشخصية الثانية في الحزب الشيوعي.[2]

- **موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[3] إلى جانب كوا حركة دينية تبشر بمستقبل الجزائر العربي المسلم وتدعو الناس إلى اقتفاء اثر الرسول صلى الله عليه وسلم، وانقسمت ج ع م إلى تيارين

---

[1]-الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 32.

[2]- نايت بلقاسم، **مرجع سابق**، ص ص 76،85.

[3]-ج ع م ج :جمعية إصلاحية تربوية تأسست في 5 ماي 1931، ترأسها إلى غاية 1940 الشيخ عبد الحميد بن باديس، وبعد وفاته تولاها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى غاية التحاقه رسميا بالثورة بداية 1956 للمزيد انظر الزبيري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 68.

متباينين اتجاه اندلاع الثورة التحريرية ،**الأول يعارض على فكرة العمل المسلح** فيعتبرها **نوع من الجنون والمغامرة ويؤكد أصحابه** إلى أهمية **النضال السلمي**[1].

أما التيار الثاني فقد اقتنع **أصحابه بان عصر المطالبة بالإصلاحات** قد ولى إلى غير رجعة لهذا **أعلن** مساندته المطلقة للثورة داعيا الشعب الجزائري لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني، **أما موقف (ج ع م)** من العمل الثوري في **إطار جبهة موحدة فإن مسؤوليها رفضوا** فكرة حل جمعيتهم لفائدة جبهة التحرير الوطني مع قبولهم العمل المشترك والمحافظة على استقلالية قرارهم[2] **لقد وقفت (ج ع م)** الموقف الحازم الشديد اتجاه **الأحداث** التي جابتها البلاد الجزائرية منذ يوم غرة نوفمبر[3].

وشاركت جريدة "البصائر" في فضح **الأساليب الوحشية الفظيعة** التي استعملتها **السلطة لمحاولة قمع حركة الثورة بواسطة الإرهاب والبطش وأعمال الزجر والتنكيل ، وشاركت الجمعية** مشاركة فعالة في تبليغ **الأمة لعالمي الشرق والغرب، والإعراب عن رغباتها ومطالبها وترجو الجمعية أن تقدم الحكومة بكل سرعة وإخلاص** على تهيئة جو صالح للمفاوضات حول تحقيق **الأسس المتقدمة** بإطلاق **سراح سائر المسجونين، فليست أعمال** العنف هي التي تقضي على الثورة الظاهرة والخفية، **بل لا تقضي على ذلك إلا سياسة الانجازات الحقيقية** التي تنتظرها **الأمة** بفارغ الصبر.[4]ويعتبر موقف **ج ع م من أكثر المواقف غموضا وإثارة.**

كما تجدر الإشارة إلى أن **جريدة البصائر** في عددها الصادر في **05/ 11/ 1954 وضعت** عمليات الفاتح نوفمبر بالحوادث المزعجة بالرغم من **أن** الجريدة تعترف في نفس العدد **بأنا لا تتوفر على المعلومات الكافية حول التفاصيل والأسباب** التي **أدت** إلى **ذلك وهو الشيء الذي جعلها تقر بأنا لا تستطيع التعليق على ما** حدث حتى تبين لها الصواب. **كما أن البصائر تعتقد بان السبب** الوحيد لهذه الحوادث هو **الاستياء العام والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي،** الديني والثقافي، وفي ذات العدد تعتبر **أن الحل الوحيد لحل الأزمة القائمة هو الإقدام** وبجرأة **وصدق وصراحة على معالجة القضايا الجزائرية.**

---

[1]-**أحسن** بومالي، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى من 1954– 1956**، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، **دت، ص** 291.

[2]-غربي، **مرجع سابق، ص ص** 143، 144.

[3]- **البصائر ، لسان حال جمعية العلماء المسلمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2006م، ص** 269.

[4]– **البصائر ، مصدر سابق، ص** 270.

لقد برز على السطح كبار من داخل جمعية العلماء المسلمين بداية من **شهر فيفري 1955، يدعو** إلى **مناصرة الثورة،** ويعتبرها معركة الحياة الحقيقية.[1]

وعلى هذا الشيء وصف العربي التبسي[2] في **افتتاحية البصائر يوم 1955/02/18 ، االهدون رجال تململوا و** ودبت فيهم روح الحية الحرة الجامحة التي تحطم **أمامها** كل معترض مهما كان قويا، **إن هذا الانقسام داخل الجمعية جعل قادة الثورة يهددون الطرف المعارض للكفاح المسلح.**

وان كان موقف ج ع م من الثورة تتحكم فيه عوامل داخلية تخص الجمعية **وأخرى تتعلق** بطبيعة انطلاق الثورة، فان ذلك ساهم في جعل ردود الفعل الأولى للجمعية تتسم بالتردد والغموض ومن خلال ما سبق يمكن التمييز **بين موقفين ، مؤيد** قاده في الخارج الشيخ البشير **الإبراهيمي**[3] وتبناه **-علميا-** الشيخ العربي التبسي في الداخل وموقف معارض تمركز **أساسا بالداخل كان على رأسه** الشيخ خير الدين ،سينظم بتاريخ 1956/02/12.[4]

3- ردود الفعل الفرنسية:

- موقف المعمرين:

هم أكثر من غيرهم **أحسوا** بالصاعقة التي هزت وجودهم الاستيطاني خاصة **أهداف هجومات الانطلاقة تركزت على رموز وجودهم فزرعت الرعب وهزت جذور تغلغلهم،** وسيطرتهم التي امتدت قرابة القرن والربع ، وشملت نقاط عديدة عبر **أغلبية** التراب الوطني رغم تواجد حوالي **60 ألف عسكري فرنسي، وحاولوا تكرار** مجزرة **8 ماي 1945، طالبوا بالأسلحة وتكوين الميليشيات وهددوا** بإسقاط **حكومتهم ونزع الثقة منها ،إذا** هي لم تستجب لمطالبهم وتعمل بعنف على قمع المتمردين **والقضاء على شبح الخوف الذي بدا يسكنهم.**[5]

---

[1]- الزبيري وآخرون ، **مرجع سابق، ص 35.**

[2]- **العربي التبسي: ولد** بتبسة سنة 1895 درس بالزيتونة والأزهر ثم عاد إلى الجزائر سنة 1927، **ليواصل نشاطه الإصلاحي** داخل ج ع م التي اصبح نائبا لرئيسها الشيخ الإبراهيمي ، مناصرته للثورة أدت إلى اعتقاله من طرف السلطات الفرنسية التي **اغتالته يوم 1957/4/4**، انظر الزبيري، **مرجع سابق، ص 71.**

[3]- **البشير الإبراهيمي: من مواليد 1889** ببرج بوعريريج شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين، **بارك الثورة منذ اندلاعها** كان أول خطيب في جامع كتشاوة ، بعد استرجاع السيادة الوطنية ، توفي يوم **19ماي 1969**، انظر الزبيري، **مرجع سابق، ص71.**

[4]- الزبيري وآخرون، **مرجع سابق، ص ص 35،37.**

[5]- كافي، **مصدر سابق، ص ص 59، 60.**

وقد صرح بعض الجزائريين العملاء من بينهم ابن شنتوف، رئيس بلدية خنشلة ونا ئب ب المس الجزائري أجدد التعبير عن تعلقي الذي لا ينقصم بفرنسا وولائي العميق لها وأندد بهذه الأعمال التي يستنكرها اغلب السكان، وسارع عدد من العملاء الآخرين إرسال الرسائل إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يؤكدون ولاءهم لفرنسا ويطالبون بمعاقبة المتمردين.[1]

- **موقف الحكومة الفرنسية:**

إن السلطات الفرنسية التي تفاجأت باندلاع الثورة الجزائرية أوصدت الباب ضد اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا، واعتبرت ما يحدث في الجزائر شان داخلي وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم ا مجموعة من الخارجين عن القانون ، الذين ستتخذ ضدهما لإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم لهذا سخرت كل قواتها المادية والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر الفرنسية.[2]

وما يلاحظ حول ردود أفعال الإدارة الاستعمارية في باريس أن الأغلبية الساحقة من أجهزة الإعلام كلها اتفقت على موقف واحد وهي أن اندلا ع الثورة لم تكن ذاتية جزائرية بل كانت تحركها أيادي خارجية تمثلت في المشرق العربيالمتمثل في القاهرة وحتى الغرب ، ومن اجل ذلك سار ع الحاكم العام في الجزائر "روجي ليونار"[3] (Roger Leonard) إصدار بلاغ عشية أول نوفمبر لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث جاء فيه " أن السلطات الاستعمارية اتخذت الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث"[4].

---

[1]- الزبيري وآخرون، **مرجع سابق، ص 103.**

[2]- الزبيري ، **مرجع سابق، ص 28.**

[3]- **روجي ليونار (1898- 1988):** من الشخصيات الفرنسية ، عين حاكما عاما للجزائر في شهر أفريل 1950، وتولى إدارة شؤون البلاد إلى غاية عزله في عام 1955، عرف بإصراره على مقاومة الثورة وخضوعه لضغط غلاة المعمرين، انظر الزبيري وآخرون ، **مرجع سابق، ص 67.**

[4]- غربي، **مرجع سابق، ص126.**

أما رئيس بلدية مدينة الجزائر "جاك شوفاليه"[1] فقد صرح: ""بان الحكومة الفرنسية لن تقبل بأي إرهاب فردي ولا جماعي وان جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ"، أما عن موقف رئيس الوزراء الفرنسي "مانديس فرانس" [2] فقد وجه إنذار مباشر لمصر قال فيه:" لقد حان الوقت أن تتحمل الحكومة المصرية مسؤوليتها".

كما صرح أيضا بما يلي: " هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف واعددنا جميع الإمكانيات وان الجزائر هي فرنسا... وانه من غير المعقول القبول بان يثور مواطن على وطنه".[3]

وقد اتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة، متهمة حينا الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع في الجزائر.

وهكذا إذ لم تخرج تصريحات كل من السادة "روجي ليونار" والحاكم " فرانسوا ميتران" وزير الداخلية الفرنسي، ووزير الحكومة الفرنسية السيد مانديس فرانس عن هذا المضمار، واصدر من جهة باسم وزارته في 2 نوفمبر 1954 بيانا يشكي فيه هجومات أول نوفمبر معتبرا إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة .

وأمام الجمعية الوطنية قال منداس فرانس، أن حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة إلى زرع البلبلة وخرق النظام العام وبذلك اوجد كسابقيه الباب أمام أي حل سلمي مع جبهة التحرير الوطني .[4]

---

[1]- **جاك شوفاليه** (**1911–1971**): تولى مسؤولية رئيس الأبيار وعمره 30 سنة ثم نائب، عضو الجمعية الجزائرية في سنة 1946، وانضم إلى وزارة منديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني، وكان شوفاليه يؤمن بالقيم الأخلاقية، وكان من الذين يتبنون شعار الجزائر فرنسية، توفي في الجزائر عام 1971، انظر: شرفي، **مرجع سابق، ص**211.

[2]- **مانديس فرانس Mendes France** (**1907–1982**) : ولد بمدينة باريس من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية ، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس، حصل على جائزة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية، مارس مهنة المحاماة في سنة 1935، استلم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة الفرنسية، عارض الحرب الفيتنامية، منح الاستقلال الداخلي لتونس، أما موقفه بالنسبة للثورة الجزائرية تميز بالشدة والصرامة، لكن حكومته فشلت وسقطت في 6-02- 1956، في حكومة غي موليه، للمزيد انظر: غربي، **مرجع سابق** ، ص242.

[3]- غربي، **مرجع سابق** ،ص **125** .

[4]- الزبيري، **مرجع سابق، ص** 31.

في صباح اليوم الثاني من شهر نوفمبر، **ظهرت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي** إلى **هدفين مختلفين،** فهي تدعو من جهة الالتزام والهدوء ومنح الثقة للسلطات المختصة التي تملك الوسائل ما سيمكنها في ظرف قصير جدا من القضاء على **الأعمال الإجرامية، والدعوة** إلى الهدوء والثقة معناها **منع الفوضى و الاضطراب الذي من شانها أن** يخلقا ما يحتاجه الثوار من ظروف ملائمة.[1]

4- المواقف المختلفة من الثورة:

أ- ليبيا: لعبت دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية وثورة التحرير انطلاقا من إيمان **قادا وشعبها** الراسخ في الوقوف إلى **جانب الشعب الجزائري أيام** محنه ودعم ثورته معنويا، **وقد تجسد هذا الموقف** من اندلاع الثورة التحريرية المباركة في **أول** نوفمبر **1954** إلى **غاية استقلال** الجزائر في **1962/07/05، وما زاد تأكيد** هذا الموقف البطولي في دعم الثورة الجزائرية هو الموقف الشعبي والرسمي من اختطاف زعماء الثورة الجزائرية بالمغرب **الأقصى** في**1956/10/22.** هذه الحادثة التي تعتبر **أول** قرصنة جوية عرفها العالم خلال القرن ال20 .

بالنسبة لموقف الشعب فقد تمثل في القيام بمظاهرات حاشدة جابت خلالها الجماهير الليبية الشوارع معبرة من خلالها عن سخطها لعملية القرصنة، وما ميز هذه المظاهرات هو حمل العلم **الجزائري** إلى **جانب كل من علم ليبيا ومصر.**

أما حكوميا فقد دعي مجلس الوزراء الليبي إلى انعقاد اجتماع واتخذ **إجراءات عملية كان** أولها إبلاغ **الحكومة الفرنسية باحتجاجها الشديد اللهجة على العملية الإرهابية** التي قامت بها والمنافية **تماما للقوانين الدولية.**

لقد رأت ليبيا ضرورة دعم القضية الجزائرية معنويا من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية **والعربية، إن** وقف ليبيا المدعم للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة لم يرض السلطات الفرنسية **،لذا حاولت جاهدة تسميم الأجواء** على ثورة الشعب الجزائري وراحت تبذل كل الجهود من اجل عزلها **على أقطار** المغرب العربي بالدرجة الأولى [2].

---

[1]- نايت بلقاسم، **مرجع سابق**، ص15.

[2]- مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية(1954-1962)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص93، 94.

– تونس: تشكل تونس وضعا خاصا لجزائر وثورا التحريرية على غرار كل من ليبيا والمغرب والأقصى ، نظرا للاشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك هذا إلى جانب كون تونس كانت في المناطق الأساسية لتمركز الجزائريين الفارين من السياسة السلطوية للاستعمار الفرنسي خلال ق19، والى غاية القرن20.

وهذا الوضع اثر في تونس خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، والتي انتشر صداها في ربوع الأراضي التونسية، وتجاوب معها الشعب التونسي، وهناك عملت الصحافة التونسية على نشر خبر الثورة لتزيد المهاجرين قوة في دعم ثورم، ومن جهة أخرى إشعار التونسيين بالمهمة الصعبة التي تنتظرهم في دعم إخو ام الجزائريين والوقوف معهم .

رغم وجود تونس خلال عام 1955 تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي إلا أم لعبوا دورا بارزا في دعم الثورة والشعب الجزائري وقضيته العادلة، اعتبرت مجلة الفكر التونسية أن الثورة الجزائرية ثورة الشعب التونسي والعرب ككل، وخصصت لها حيزا إعلاميا كبيرا للإشهار وتتبع تطو اا، من خلال كتابات المفكرين، كما لعب المفكرون التونسيون دورا بارزا لصالح الثورة الجزائرية.استجوب الشعب التونسي مع الشعب الجزائري ابتداء من عام 1954جعله يطرق كل المجالات ، فعلى غرار المجال الإعلامي لعبت الكتابات المسرحية هي الأخرى دورا في التعريف بالثورة الجزائرية.[1]

– المغرب الأقصى: كانت الشعوب العربية متفائلة دائما مع قضايا الأمة العربية، تتجاوب مع الأحداث بعفوية كبيرة، ويمكن أن نشير هنا إلى التضامن الكبير الذي أبدته الشعوب العربية مع القضية الفلسطينية، ورغم اندلاع الثورة الجزائرية كان قد سبقها استقلال عدة دول عربية إلا أن ذلك الاستقلال لم يحرر الشعوب العربية من الشعور باستمرار التبعية بصورة أو بأخرى.

ولقد كان الشعب المغربي مع الشعوب العربية السابقة لدعم الثورة الجزائرية ومد يد العون لإخو ام الجزائريين في كفاحهم رغم كيد الاستعمار الفرنسي الذي حاول تفكيك عرض النضال والكفاح التي كانت تربط الشعبين المغربي والجزائري، واعتبر الثورة الجزائرية فرصة لا تعوض للتعبير عن وعيه في تأييد الشعب الجزائري.

فبالرغم من الظروف الصعبة التي كان يمر بها الشعب المغربي عشية نيله الاستقلال ،إلا أن ذلك لم ينسه محنة الشعب الجزائري، وراح يقدم له يد العون والمساعدة في شتى المجالات ، وكانت من ابرز مواقف الشعب المغربي تأييد الثورة الجزائرية هي شروعه في تقديم المساعدات للشعب الجزائري من

[1]- صغير ،مرجع سابق، ص 95،96.

خلال جمع التبرعات، وقد تجلى ذلك خاصة **بعد تكوين اللجنة المغربية للدفاع عن الثورة الجزائرية،** وتعتبر هذه اللجنة **إحدى الآليات** التي اظهر من خلالها الشعب المغربي تأييده **المطلق للثورة الجزائرية، فقد أبدى** الشعب المغربي فرحا كبيرا بعد سماعه خبر انطلاق العمل المسلح في الجزائر.[1]

وازداد اهتمامه بالثورة الجزائرية خاصة بعد استقلال المغرب الأقصى في مارس **1956، حيث** راح يبحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها دعم كفاحه في معركته ضد الاستعمار الفرنسي وكان **دعمه للثورة الجزائرية منذ اندلاعها.**[2]

ب- الموقف الأوروبي :

- أمريكا وانجلترا: لم تصدر عنهما **إلا بضعة ردود قليلة اضطر ما إليها الحاجات، مانديس فرانس بمناسبة زيارته** إلى **أمريكا** ولحاجات الفرنسيين عموما، وان الجزائر جل وشمال **إفريقيا جهة معرضة للخطر الشيوعي وعلى الميثاق الأطلسي كله ،** ونلخص ردود الفعل **الأمريكية** في نقاط رئيسية **موجزة نأخذها** من تصريح السفير **الأمريكي** في باريس **وأمام الصحافة العالمية:**

- **"أمريكا تؤيد تأييدا** مطلقا السياسة الفرنسية في شمال **إفريقيا".**

-**"إن** السياسة الفرنسية في شمال **إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الو م أ"،** وفيما يخص الجزائر **بالذات قال:" إننا** نساعد فرنسا في الجزائر**،" ففي المال الدبلوماسي مثلا بمعارضتنا تسجيل قضية** الجزائر في هيئة **الأمم المتحدة"**وفي المجال العسكري بإمدادها **بالطائرات العسكرية،** وغيرها من الوسائل **والتجهيزات**[3]**.**

5- تطور الثورة الجزائرية (1954 –1956):

برزت على المستويين السياسي والعسكري :

أ- المجال السياسي :استطاعت النخبة الثورية التعريف بنفسها عن طريق إعلان مشروعها الثوري في أول بيان سياسي للثورة التحريرية وحصولها على ذلك التأييد من الدول الصديقة في **اموعة الآفرو** آسيوية في مؤتمر باندونغ **1955،** إضافة إلى تأييد مواقف التأييد من كل **تونس والمغرب وليبيا.**

---

[1]- **د/ محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية، 1954،1962، ج1، ص139،143.**

[2]- **نفسه ، ص ص 140 ، 144.**

[3]- **نايت بلقاسم ، مرجع سابق ، ص ص174،177.**

ب- **المجال العسكري**: اعتمدت الثورة من1954-1956 **على حرب العصابات**، ولم يقتصر تطور الثورة الجزائرية على زيادة القوة العسكرية ، وظهر ذلك من خلال هجمات 20 أوت 1955 ومنذ اية 1955 ومطلع 1956 اتسعت القاعدة الشعبية للثورة وأصبحت الجبهة تعبر عن الإرادة الشعبية وتمكنت هذه الأخيرة من استكمال كافة تنظيماتها وتوجيهاتها من خلال مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956[1]، ويؤكد الأستاذ أبو القاسم سعد الله في كتابه أبحاث وآراء انه وعلى قدر السياسة القمعية التعسفية الفرنسية لجأت الثورة إلى استعمال العنف وذلك بغية افتكاك حرية الشعب[2].

المطلب الثاني : الإجراءات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية :

1- **الإجراءات العسكرية** : يمكن إجمالها في **ما يلي** :

- زيادة عدد القوات العسكرية وتدعيمها بالعتاد المتطور ، فبعد أن كان عدد الجنود حوالي 60 ألف جندي إبان الفاتح من نوفمبر 1954وصل عدد الجنود إلى حوالي80 ألف جندي مع بداية 1955، ووصلت مع نهاية نفس السنة إلى ازيد من 150 ألف جندي [3].

- سن حالة الطوارئ في 03 أفريل 1955، وقد شرعت حكومة إدغارفور في تطبيقه بشكل أوسع في المناطق التي تركزت فيها العمليات العسكرية للثورة، الأوراس، القبائل، الشمال القسنطيني[4].

2- **الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية** :

مشروع جاك سوستيل 1955: بعد اندلاع الثورة الجزائرية لم يكن بيد الحكومة الفرنسية سوى اختيار طريق الحرب كحل وحيد ، وأمام فشل محاولات القوة الاولى، ضاعفت الحكومة الفرنسية من عدد الجيش الفرنسي بالجزائر ، الذي ارتفع من 56500 إلى 83400 في فيفري من نفس السنة .

وقد توهمت الحكومة الفرنسية أن تعيين شخص مثل جاك سوستيل واليا عاما على الجزائر من شأنه أن يفتح الطريق لحل فرنسي ، السيد الفيلسوف الذي أعلن في أول خطاب له أمام المس

---

[1]-أحسن بومالي ،**إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى من 1954 –1956، مرجع سابق**، ص64.

[2]-أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 5 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007 ، ص292 .

[3]- مبروك بلحسين ، **مراسلات بين الداخل والخارج** ، الجزائر ، القاهرة ، 1954- 1956 ، تر: صاري عماري ، باب القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص 44 .

[4]-أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954 –1956** ، دار المعرفة، الجزائر ، 2010 ، ص169.

الجزائري ، بأن فرنسا لن تغادر الجزائر وأنها اختارت سياستها ، وهذه السياسة هي الإدماج، وأطلق عليها اسمه، وهي عبارة عن برنامج إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة، ويشتمل على عناصر يمكن تلخيصها كالآتي :

1- تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى .

2- توسيع الصناعة الخفيفة قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة .

3- استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وذلك استجابة لأحد مطالب النخبة الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين.

4- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية.

5- محاربة الأمية بتعليم اللغة الفرنسية .

6- فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب بان هناك مساواة بينهم وبين المعمرين، وقد تأسس أول مركز رسميا بمقتضى قرار 22 نوفمبر 1955[1].

وبعد استعراض الخطوط العامة لمشروع الإصلاحات هذه انتهى اجتماع مجلس الوزراء بالموافقة عليها، مع تجديد ثقته في شخص الحاكم العام، وفي 15فيفري 1955 استلم جاك سوستيل مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر، وقد استقبلته مدينة الجزائر بجفاء وعدم اكتراث، وبذلك حرم من الاستقبال الشعبي الذي كانت تقيمه السلطات الفرنسية احتفاء بالحاكم الجديد[2].

وفي أول تصريح له بالجزائر قال: "لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل ، إذا ما جوبه بحسن نية واستعداد ...وإن الأعمال التي تواجهنا عظيمة "، وقد حدد أهداف سياسته المستقبلية امام المجلس الجزائري في 23 فيفري 1955 عندما قال : إننا لا نريد أن تترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا وذلك يمكن من جهة أخرى في تقريب إدارات الحكومة من المحكومين .

وفي 1جوان 1955 تقدم جاك سوستيل بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها، وهذه الإصلاحات في اغلبها من المشاريع التي تقدم بها فرانسوا ميتران ويمكن إيجاز هذه الإصلاحات في ما يلي :

---

[1]- الزبيري ، مرجع سابق ، ص ص 110 ، 111 .

[2]-غربي،مرجع سابق، ص 212 .

1- إصلاح نظام البلديات كاملة الصلاحيات، المنافي لمبدأ المساواة وذلك بإعادة النظر في قاعدة التمثيل داخل مجالس هذا النوع من البلديات.

2- ترقية الدواوير إلى بلديات مصغرة ذات طابع محلي .

3- إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية الجزائر بواسطة تقسيم إداري جديد لها .

4- عصرنة الفلاحة الجزائرية .

5- تطوير وتوسيع النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية .

6- فتح المال أمام المسلمين الجزائريين للالتحاق بالوظائف العليا التي كانت حكرا على العنصر الأوربي[1].

نلاحظ مما سبق أن فرنسا منذ البداية كانت تخطط للقضاء على الثورة الجزائرية ويتضح ذلك من خلال تعيين روبير لاكوست كوزير مقيم، حيث كان يعمل على سياسة القمع لمواجهة الثورة والقيام بإصلاحات لاستمالة السكان وإقناعهم بنجاعة السياسة الاستعمارية.

المطلب الثالث: شخصية روبير لاكوست

المولد والنشأة:

ولد روبير لاكوست (Rober lacost)[2] بمدينة ازرات Azret في مقاطعة دردون Dordogne في05 جوان 1898م في جنوب غرب فرنسا بريف دي قيار[3] Brive de gaillard عرف لاكوست حياة صعبة تحت رعاية أب عنيف من عائلة فقيرة،كافح بضراوة لإتمام دراسته التحق بثانوية بريف دي قيار وبعد نيله شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب بجامعة باريس وبعد سنتين تحول إلى دراسة الحقوق ثم تخلى عن الدراسة بسبب التعبئة العامة 1917م والتحق بجبهات القتال وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أكمل دراسته لنيل شهادة اليسانس في الحقوق: ثم تقل أمانة خزانة

---

[1]- نفسه، ص ص 212 ، 213 .

[2]- انظر الملحق رقم 01.

[3]- محمد بن موسى، **سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956–1958**، نظرية تاريخية العدد 02، 2016/1437 م، ص 177.

المستودعات و بعدها انخرط مباشرة في الحياة النقابية **"نقابة فدرالية الموظفين العموميين"** ثم أصبح أمينها عام 1928م **و أصبح بعدها يتميز بالقسوة و العناد و الشجاعة.** [1]

و في ثلاثينات القرن العشرين أصبح عضوا نشيطا في النقابة الفر**نسية للعمال، وبعد احتلال ألمانيا لشمال فرنسا التحق بالمقاومة مباشرة و أسس حركة تحرير الشمال.** [2]

ومن بين الشعرات التي رفعها :

"لا أدع أحدا يزعجني"**je ne me laisse pas emmerder كما** قال فيما بعد للصحافي الأمريكي "كف إزعاجكم لي". [3]

- **وأيضا مقولة :** "الربع ساعة الأخير". [4]

أهم أعماله :

تقلد روبير لاكوست عدة مناصب سياسية فقد شغل منصب وزير عدة مرات في ظل **الجمهورية الرابعة ،** فبعد ما كان كموظف بالمالية ثم نقابي و أمين عام الفدرالية الموظفين وعضو اللجنة **الإدارية للمجلس العام للعمال ،** ثم أصبح وزيرا للإ**'نتاج الصناعي للحكومة المؤقتة لديغول بعد تحرير** فرنسا في 1944/09/10م، واستمر في هذا المنصب من 1944-1947م وعضوا في البرلمان **الفرنسي.**

وفي 1947/05/04 **عين وزير للعمال و الضمان الاجتماعي بالنيابة و خلال** الفترة الممتدة **بين** 1949/08/11 إلى 1950/02/07 م **وزيرا للصناعة و التجارة.**

---

[1]- شمس الدين بوفنش، **سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست اتجاه الثورة الجزائرية (1956–1958)، مذكرة لنيل شهادة** الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، **جامعة الحاج لخظر باتنة، ص** 23 .

[2]- **بوفنش، المرجع السابق، ص** 23.

[3]- **ع بد** ايد عمراني، **جان بول سارتر و الثورة،** مكتبة مدبولي الجزائر، **د س، د ط، ص** 58 .

[4]-بعد الفشل الذريع الذي مني به جيش لاكوست في الهجوم العسكري في منطقة القبائل في سبتمبر 1956،**حاول روبر** لاكوست تهدئة خواطر المستوطنين بإطلاق تصريحات المتفائلة ومنها تصريحه الشهير " يجب أن **لا نقدم للثوار أي تنازلات وأن لا** نتسرع بتقديم إصلاحات سياسية فتحت في ربع الساعة الأخير من تصفية الثورة، **أنظر: بن موسى، مرجع سابق، ص** 181.

وبعد احتلال ألمانيا لشمال فرنسا و توقيع حكومة فيشي لمعاهدة الهدنة **التحق مباشرة بالمقاومة** ثم أسس حركة تحرير الشمال ثم عين من طرف الجنرال ديغول كممثل له في حركة تحرير فرنسا من **الاحتلال النازي عام 1949م.**[1]

وبفضل المؤهلات التي **أظهرها** في الوظائف التي شغلها في فترة التحرير **فرنسا من الاحتلال** الألماني وخبرته في معالجة المشاكل **الاقتصادية** عين في الحكومة المؤقتة لديغول ما بين **(1944م-1945م) وزيرا للإنتاج** الحربي، و **بعد سقوط تلك الحكومة و قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة انضم** إلى الفرع الفرنسي للاشتراكية العالمية.

وفي 1950م تولى رئاسة المجلس الاعلى للكهرباء والغز و عضو برلماني و نائب رئيس الجمعية **الوطنية بين (1945 – 1956م)** ثم وزير للمالية والاقتصاد في حكومة غي موليه[2]، **سنة 1956م وبعد فوز الفوز الفرنسي للا**شتراكية العالمية للانتخابات التشريعية في **02 جانفي 1956م عينة رئيس** الحكومة غبي موليه رئيسا للشؤون الاقتصادية وفوضت له مهمة **التأميم كصناعة الزيوت، مصانع** رونو، الطيران الجوي ولكنه كان لا يظهر حماسا كبيرا لهذا النهج وكان يفضل الاجتماعات مجتمعات ذات اقتصاد مختلط عن طريق **السماح بمواصلة تثمين صلاحيات القطاع الخاص،** وفي سنة 1965م عينه غي موليه وزيرا مقيما عاما في الجزائر و ذلك خلال ثلاث حكومات متعاقبة.[3]

بعد الفشل الذي عرفته حكومات اليمين و فشل سياسة حكومة"ادغا رغوز"[4]، وجاك سوستيل[1] للقضاء على الثورة خاصة بعد النجاحات التي حققتها هجومات الشمال القسنطيني والتي

---

[1]- **سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنيرال بوجو إلى الجنيرال أوساريس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 110.**

[2]- غي مولي- GYU Mollet - (1905-1975م) **ولد بمدينة** fless **من عائلة متوسطة،** تحصل على شهادة ليسانس في **الأدب الإنجليزي من جامعة بيل درس مهنة التدريس بثانوية** arrasسنة **1944** ، شارك في الحرب العالمية الثانية، **أصبح رئيس** بلدية arras 1945-1975 ثم **رئيس حكومة من فيفري 1956-** إلى **ماي 1957** ،عين وزير الأشغال العمومية بحكومة الجينيرال ديغول 1958-1959 ،وآخر وظيفة رئيس ديوان البحث الاشتراكي **من 1969-1975 . أنظر:** عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية** 1954-1962 ، **دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007، ص 355.**

[3]- **رشيد** زبير،**جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة من 1956–1962، دار الحكمة للنشر،الجزائر** 2010 ، **ص** 47.

[4]- **ادغارفور** Edgar Faure (1908-1988) **ولد بمدينة** Béziers **مارس مهنة المحاماة بباريس، التحق مبكرا بالحزب** الراديكالي ،**والتحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال** الألماني لفرنسا،أشرف على المصالحة القانونية التابعة للحومة المؤقتة **الفرنسية** بالجزائر التي كان يرأسها **الجنرال ديغول.**وفي **1949 انتخب**مالك بالبرلمان الفرنسي عن الحز ب الراديكالي أصبح وزيرا

ترتب عنها اتساع الثورة بين 1956 – 1958م، وقع الاختيار على روبير لاكوست، ليتولى منصب الوزير المقيم بالجزائر في فيفري 1956م.[2]

وبعد نهاية مهنته في الجزائر سنة 1958م حصل على مقعد برلماني في السنة التشريعية وفي 26 سبتمبر 1971م انتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي و بعد فترة من توليه منصب عضو مجلس الشيوخ، تقاعد من منصبه وذلك في الفترة الممتدة مابين 1971-1980 م وقضى حياته متقاعدا إلى غاية أن توفي في 08 مارس 1989 م. [3]

روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر:

1- **ظروف تعيين روبير لاكوست:** رغم المحاولات العديدة التي قام بها جاك سوستيل للقضاء على الثورة من خلال سياسة هب يوم قرر ادغارفور حل الجمعية الوطنية في 12-12-1955م و الدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية في بداية 1956 م وذلك بسبب الأزمة التي وصلت إليها دول شمال إفريقيا خاصة في الجزائر.

ولقد عارض سوستيل قرار الانتخابات عن طريق إعداد عدد من مشاريع القرارات التطبيقية غير انها لقيت رفضا من طريف الجمعية الجزائرية كما عارض المستوطنين بدورهم مناقضة مشاريع التطبيق المعروضة .

وفي يوم 02 جانفي 1956م حرث الانتخابات في جو من التوتر تحت كابوس الثورة الجزائرية [4] لكنها جاءت بنتائج مخيبة لأمال ادغافور و سوستيل فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في

للمالية من 1950-1951 ،وزيرا أول 1952 وزير خارجية 1955،ووزير أول 1955، ثم وزير للفلاحة والتربية والشؤون الإجتماعية لسنوات 66/68/96/73-1979،ووفي 1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية. أنظر:غربي، مرجع سابق، ص 245.

[1]- جاك سوستيل، ولد بمدينة Montpellier سنة 1912 من عائلة نقابية بروتستانتية ،بدأ مشواره السياسي بانخراطه في لجنة المناهضة للفاشية سنة 1935، عين حاكم عام للجزائر من قبل ماندیس فرانس، وفي 02 /02 /1956 غادر الجزائر بعد أن تم استخلافه بروبير لاكوست في عهد حكومة غي موليه،توفي في 07 أوت 1990.أ نظر غربي: مرجع سابق، ص 243.

[2]- تعد منطقة الشمال القسنطيني من أهم المناطق بعد اندلاع الثورة، وهذا ما أكدته مسيرة الكفاح والجهاد الذي خاضه قلدته على الصعيدين السياسي والعسكري، أنظر: أمال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005-2006، ص 275.

[3]- بزبان، مرجع سابق، ص 110.

[4]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م4، منشورات وزارة المهدين، ص 271.

الحصول على 52 مقعد و نجح حزب اليمين المتطرف الذي يقوده"بيار بوجاد pievve poujade، بحصوله على 52 **مقعد آخر** في البرلمان الجديد و بذلك استطاع الحزب الاشتراكي بقيادة غي موليه **أن يشكل** حكومة جديدة في شهر جانفي 1956م، **وانسحب ادغارفور وترك السلطة لغي موليه** الذي كان أول قرار اتخذه هو عزل سوستيل **من منصبه و تعيين الجنرال كاترو**[1] في منصب الحاكم **العام للجزائر**[2].

وأسفرت نتائج هذه الانتخابات التشريعية عن وجود تيارين أساسين للرأي العام الفرنسي تيار مؤيد لليمين الذي يرغب في إبقاء الجزائر فرنسية وبين مؤيدين التفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للاقتصاد الفرنسي و بتعيين غي موليه رئيسا للحكومة ساد في فرنسا **والجزائر شعور** عام بأن غي موليه سوف ينتهج سياسة المصالحة و المفاهمة بين **الأوروبيين و**المسلمين في الجزائر.[3]

حدد غي موليه الذي أسندت اليه مهمة تشكيل الحكومة في 1956/01/26م على إثر هذه الانتخابات برنامجه السياسي نحو الجزائر في خطاب التنصيب الذي ألقاه في الجمعية **الوطنية الفرنسية يوم 1956/01/31 من خلال قوله: " إن فرنسا و إرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل** إعادة السلم و إنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف و من أجل ذلك فإنه يجب وقف الإرهاب **والقمع و ضمان التطور الاقتصادي و**الاجتماعي للبلاد ويعني المحافظة و دعم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر و فرنسا الأمر كما أكد أنه يجب تحديد مصير الجزائر دون استعمال القوة إن المصير **النهائي لمستقبل الجزائر لن يتحد أبدا من طرف واحد و لن نقبل أي حل يفرض بالقوة**[4].

2- **تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر:** في أول زيارة لغي **موليه** بالجزائر في 06 **فيفري 1956م واجهه المستوطنين بمظاهرات عدائية حيث تجمع هؤلاء بعشرات الآلاف** في شوارع المدينة ولم **يكتفوا بذلك بل قاموا** بإذلاله عن طريق رميه بالقاذورات و النفايات و الصراخ ضده **بكل**

---

[1]- **كاترو**،1877-1969 كان وزيرا مقيما في الجزائر ولد في بليمونج ،كان بين (1943-1944م) **حاكما عاما للجزائر** ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول خلفا لجاك سوستيل ثم **استقال بعد 11 شهرا** ورحل إلى فرنسا. **أنظر:** شرفي، **مرجع سابق، ص** 280.

[2]- **بن موسى، مرجع سابق، ص**178.

[3]- رحيمة بن حمار وفتيحة بلغالم، **إستراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية (1956–1958م)، مذكرة لنيل شهادة** الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة 2015، ص 24 .

[4]- **قنان، مرجع سابق، ص** 272 .

الألفاظ الجارحة، لقد هزمت هذه الاستقبالات أعماق رئيس الحكومة و هدت قواه المعنوية من أساسها وبسرعة مذهلة استسلم غي موليه أمام المتطرفين و تخلى عن برنامجه الذي أعلنه في الجمعية الوطنية.

و كان أول ارتداد له هو تراجعه المذل عن تعيين الجنرال كاترو وعقد اجتماع مع وزرائه يسند هذا المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة و الذي بدأ عمله بإعلانه عن بدأ ربع ساعة اللاكوستي الأخير.

وبعد نهاية مهنته في الجزائر سنة 1958 م حصل على مقعد برلماني في السنة التشريعية، وفي 26 سبتمبر 1971م أنتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي وبعد فترة من توليه منصب عضو مجلس الشيوخ، تقاعد من منصبه وذلك في الفترة الممتدة مابين 1971-1980م وقضى حياته متقاعدا إلى غاية أن توفي في 08 مارس 1989 .

ويمكن أن نقول أن هذه النتيجة كانت متوقعة بسبب الانقسام الذي عرفته الاشتراكية بين المؤيدين للحرب في الجزائر مثل روبير و آخرون طالبوا بالحوار و التفاوض مع الثوار و الذي يمثله قاسطون ديفير وماندیس فرانس[1] ،وكذلك الفترة التي تميزت بها الثورة من 1954-1955م بالانطلاقة القوية للثورة الجزائرية رغم محاولات الحكومات الفرنسية التي باءت بالفشل من بينها تعيين روبير لاكوست ليكمل مسيرة السياسية الفرنسية القمعية تجاه الثورة طيلة الفترة الممتدة من 1956-1958م. [2]

[1]- **ماندیس فرانس:** ولد بمدينة باريس من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية،تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس،كان من القادة البارزين في رابطة العمل الجامعي الجمهوري الاشتراكي، ثم أنتخب نائبا للحزب الراديكالي الاشتراكي في منطقة Euve، وفي عام 1938 أشرف على الخزينة في مدينة بلوم وفي 1944 استلم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحومة الفرنسية المؤقتة إلى أنه استقال منها في 1945 وعرف عنه أنه من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية، نجح في الوصول إلى إبرام اتفاقية سلام مع هوشي منه في جنيف 1954 م ،ويتفق أغلب الفرنسيين على اعتباره من المراجع المهمة في تاريخ السياسة الفرنسية والتي جعلت منهجه السياسي فلسفة تحتل حيزا معتبرا في الفكر السياسي الفرنسي في العصر الحديث،توفي في باريس 1982/10/10م، انظر: غربي، مرجع سابق، ص 242 .

[2] - بن حمار، بلغاري، مرجع سابق، ص 26.

عرفت فرنسا عند تولي حكومة **غي مولي** السلطة توترا سياسا بعد تعاظم الثورة الجزائرية، وقد نتج عن ذلك وقوع اختلاف حاد بين المسؤولين الفرنسيين في كيفية معالجة القضية الجزائرية مما تسبب في انقسام الحكومة الجديدة إلى تيارين، تيار "روبير لاكوست"، "بورجيس منوري" و"ماكس لوجون"، الذي يرى أنّ الحل الأمثل للقضاء على الثورة يكمن في التدعيم المستمر للوسائل العسكرية، أمّا التيار الثاني الذي يمثله " مانديس فرانس" و" قاستون ديفير" فيحبذ فتح باب الحوار.

و أمام هذا التوتر و الاختلاف كان الحل هو إعطاء روبير لاكوست صلاحيات اتخاذ أي قرار – بموجب المادة الخامسة من قانون السلطات الخاصة 1956/03/12–[1] مهما كان نوعه من أجل إعادة النظام في الجزائر.

المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية

لم تختلف سياسة سياسة رو بير لاكوست في الجزائر عن تلك التي رسمها جاك سوستيل لإدماج فقد انتهج المقيم العام روبير لاكوست سياسة التهدئة العامة – الوسائل العسكرية – التي تتطلب أسس عسكرية ثابتة .

1 – **حرب التهدئة:**

إنّ حرب التهدئة هي حرب تطبق وفق خطط جهنمية أي هي خلق علاقات إنسانية مع السكان بواسطة التواجد العسكري المكثف، مما يسمح بإعادة الثقة المفقودة بين الجزائريين والمستعمرين الفرنسيين، ثمّ تليها مرحلة تقديم مختلف أنواع المساعدات للسكان وعلى جميع الأصعدة الثقافية والاقتصادية و الاجتماعية، و بهذه الطريقة يمهد لإعادة وضع النظم السياسية والإدارية الجديدة.

و يمكن أن نقول أنّ هذه الإستراتيجية يصعب التمييز من خلالها بين العمل العسكري والعمل السياسي، نظرا للأساليب التي تعتمد عليها، فهي إضافة إلى الأسلوب العسكري نجدها

[1]- تنص على منح الوزير المقيم صلاحيات واسعة و استثنائية لتهدئة الوضع و إعادة تنظيم هياكل المصالح الحكومية، استصلاح الأراضي، التوسع الاقتصادي، القروض الزراعية ... انظر غربي، مرجع سابق، ص 225.

تعتمد على العمل النفسي الدعائي لمحاربة الأفكار التي زرعتها جبهة التحرير الوطني في عقول الشعب[1].

وأثناء ذلك كان لاكوست يتابع سياسة القمع ويغطيها بتصريحات منها قوله: " **تعتمد سياسة** في الجزائر على تنفيذ مخطط **(التهدئة العامة) وسنعمل جهدنا إعادة الطمأنينة لنفوس الجميع ولملء** الفجوة السحيقة التي باتت الان وهي تفصل بين عناصر المجتمع الجزائري. **ولتحقيق المفاوضات** اللازمة التي تفكر بها الحكومة.

بعد إجراء الانتخابات الحرة لوضع نظام الجزائر في المستقبل على أنّ هذه التهدئة تتطلب **أسس عسكرية ثابتة** ".[2]

أ- مبادئها:

وقد حدد روبير لاكوست في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 1956/06/02م، المبادئ التي تقوم **عليها سياسة التهدئة:**

- **حفظ حياة و أملاك كل شخص.**
- **تحرير الجزائريين من الرعب المسلط عليهم.**
- التحكم في توجهات و مواقع الرأي العام الداخلي.
- التحضير لاتفاقيات مستقبلية لتمكين بناء الجزائر الجديدة في إطار المجموعة الفرنسية.

ب- أساليبها:

لقد اعتمد روبير لاكوست في تطبيقه لسياسة حرب التهدئة باستعمال الأسلوب النفسي الدعائي كمرحلة اولى امام المرحلة الثانية للقيام بإجراءات ذات طابع اجتماعي بهدف تحسين صورة المستعمرين الفرنسيين في عقول الجزائريين عن طريق بعض الجمعيات الوطنية الفرنسية الخاصة والعامة، **مثلا منظمة** الصليب الأحمر الفرنسي، جمعية الصداقة الإفريقية[3]، بتقديم مختلف المساعدات المادية

---

[1]- بن حمّار وبلغالم، **مرجع سابق**، ص 40.

[2]- **مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، 2010، ص 304.

[3]- **بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010، ص22.

للسكان لتحسين ظروفهم، وكان يهدف من ورائها إلى تدمير البنية التحتية التنظيمية والعسكرية للثورة **الجزائرية.**

و تعتبر هذه الحرب من أخطر أنواع الحروب نظرا لتأثيرها النفسي، وقد كان للإستراتيجية السياسية دورا كبيرا في دعم الإستراتيجية العسكرية و التي وظفها لاكوست وهي أهم ما ميزت إستراتيجيته في القضاء على الثورة، فقد وظف لاكوست العمل النفسي في دعم العمل العسكري، رغم أنه أسلوب سياسي نظرا لأهدافه التي حددها لاكوست قائلا في **02 جويلية أمام** المجلس الوطني **الفرنسي: " إنّ عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه ...** إنّ العمل النفسي يتوخى جذب النفوس و القلوب و تحضير اتفاقات المستقبل ذلك أننا نريد انجاز جزائر جديدة في الإطار الفرنسي ...". **، فالحرب النفسية من أخطر الحروب** التي تمس جميع المجالات، حيث انها تبدا ببداية الحرب و تنهي معها، هذا ما اعطاها صفة الشمولية.[1]

2 - الإجراءات الاستثنائية العسكرية:

2-1. حشد القوات العسكرية :

لقد عمل لاكوست على دعم القوة العسكرية خاصة أمام تطور الأوضاع وتوالي الانتصارات **السياسية و العسكرية لجبهة و جيش التحرير أواخر سنة 1955 ومع مطلع سنة 1956.**

كما نجد أنّ الحكومة الفرنسية أولت اهتماما كبيرا للجانب العسكري من خلال إعادة النظر في القوات الفرنسية المتواجدة في الجزائر وتوحيدها تحت قيادة واحدة زيادة على استدعاء الاحتياطي والمجندين في إطار الخدمة **العسكرية.**

ومع بداية شهر مارس من سنة 1956 دعم الجيش الفرنسي بأكثر من 200 ألف جندي، ولم يكتف لاكوست بهذا فقد طلب هذا الاخير من وزير الدفاع بورجيس مونـ**ري زيادة عدد القوات** العسكرية وتسخير كل الوسائل الحربية الممكنة للاستمرار في محاربة جيش وجبهة التحرير.[2]

---

[1] - بوفنش ، **مرجع سابق**، ص40.

[2] - محمد صالح الصديق، **كيف ننسى وهذه جرائمنا**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 121.

وقد شرع المسؤولون العسكريون الفرنسيون و على رأسهم ماكس لوجون في اتخاذ مجموعة من **الإجراءات العسكرية منها إقحام** شباب الخدمة الوطنية و بقوة في حرب الجزائر **-ثورة الجزائرية-** وإلى جانب تم تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة و عشرين شهرا (27)، بعد أن تم تخفيض سن **القبول للجيش الفرنسي من 21** إلى 20 سنة.[1]

وفي 1956/04/05 **طلب لاكوست تدعيم الجيش بـ** 100 ألف جندي إضافي وقد **استجابة الحكومة لذلك.**

وبتاريخ 1956/04/11 **وقع "غي موليه"** مرسوما يحمل رقم 374-56 **تضمن استدعاء الضباط و ضباط الصف الاحتياطي دفعة 39 - 52 و الدفعة 1 - 53.**

وبعد استدعاء 70 ألف من الجنود الاحتياطيين الذين لم تشملهم التدابير السابقة، فارتفع **عدد القوات الفرنسية المسلحة من** 200 ألف في جانفي 1956 إلى 400 ألف في جويلية من **نفس السنة.**

إن المتأمل في تعداد الجيش الفرنسي العامل في الجزائر في عهد روبير **لاكوست يدرك أنه تضاعف تسع مرات (9)** مقارنة بمكان عليه في نوفمبر 1954.[2]

وفي نفس السّياق يشير المؤرّخ والأستاذ الفرنسي "روبير آجيرون" إلى أن السلطات العسكرية **وبطلب من** "روبير لاكوست" **وموافقة من حكومة "غي موليه" قامت باستدعاء 70 ألف من الجنود** الاحتياطيين الذين لم تشملهم التّدابير السابقة، وبذلك ارتفع عدد القوات الفرنسية المسلّحة – **ما عدا سلاح الجو-** من 200 ألف في جانفي 1956إلى 400 ألف في جويلية من نفس السنة وتبعا **لذلك مُنحت للجيش سلطات واسعة جدا.**[3]

2-2. تطوير العتاد الحربي:

---

[1]- صالح الصديق، **مرجع سابق، ص** 121.

[2]- بن حمار وبلغالم، **مرجع سابق، ص** 42.

[3]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982،** ص 165.

تم تجهيز الجنود بأحدث عتاد من مدرعات و مروحيات قتالية و طائرات حربية في أغلبها من صنع أمريكي، و فيما يخص أفراد القوات البرية فقد تم تدجيجهم بأسلحة فردية عالية الدقة و التطور، مثل المسدس الرشاش المزود بخزان يسع أربعين خرطوشة (40)، إضافة إلى بنادق أمريكية مزودة بمناظير تستخدم الأشعة تحت الحمراء.

كما أولت القيادة العسكرية الفرنسية اهتماما كبيرا بتطوير سلاح الطيران لم له من أهمية في مواجهة حرب العصابات خاصة في المناطق الجبلية حيث وصل عدد الحوامات "les hélicoptères" 160 حوامة مع اية جوان 1957. استمر سعي السلطات العسكرية لتجنيد طيرا الا فأرسلت الحكومة يوم 1956/04/06 أربعة و ثلاثون طائرة إلى الجزائر، كما تخلت شركة بلجيكية عن عدد معتبر من طائرات الهيلوكبتر لفرنسا.

وفي 24 ماي 1956 أعلن لاكوست عن وصول 17 طائرة الهيلوكبتر الثقيلة ومائة (100) من الطائرات الخفيفة إلى الجزائر.

لم يقتصر اهتمام "روبير لاكوست" على الاهتمام بسلاح الطيران بل أبدى الوزير المقيم اهتماما بالغا بالقوات البحرية الذي سجل العديد من النقائص خاصة أمام عدم وجود تنسيق محكم بين هذا السلاح و القوات الأرضية إضافة إلى افتقاد القيادة العسكرية لإستراتيجية مدروسة أو خطة واضحة تتبعها العشوائية في استعمال هذا السلاح.[1]

و مع ازدياد قوة الثورة و حدتها لجات فرنسا إلى الاستعانة بعتاد الحلف الاطلسي بعد البلاغ الذي أصدرته في 27 مارس 1956 مؤيدة بذلك فرنسا و اعتبار حرب الجزائر أهم حرب تجري لفائدة الغرب، و مع الوقت أصبحت حكومة غي موليه تستعمل سلاح الحلف الأطلسي من غير استشارته.

وتذكر الإحصائيات أن النفقات العسكرية الفرنسية لسنة 1956 قدرت بما نسبته 32 % من مجموع الميزانية العامة للدولة هذا ما أوقع البلاد في وقت لاحق في أزمة مالية بالإضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي.

[1]- بوفنش، مرجع سابق، ص 55.

في ظل هذه الظروف أعلن روبير لاكوست أنه سيقضي على الثورة في ربع ساعة و سميت هذه المرحلة بمرحلة الربع ساعة الأخير يوم 1956/11/20.[1]

وكان أول ارتداد له هو تراجعه المذل عن تعيين الجنرال كاترو و عقد اجتماع مع وزرائه ليسند هذا المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة، والذي بدأ عمله بإعلانه عن بدء ربع ساعة اللاكوستي الأخير.

ويمكن أن نقول أن هذه النتيجة كانت متوقعة بسبب الانقسام الذي عرفته حكومة غي **موليه** الاشتراكية بين المؤيدين للحرب في الجزائر مثل روبير **وآخرون طالبوا بالحوار و التفاوض مع الثوار** والذي يمثله قاسطون ديفير ومانديس فرانس وكذلك الفترة التي تميزت بها الثورة من 1954-1955 بالانطلاقة القوية للثورة الجزائرية رغم محاولات الحكومات الفرنسية التي باءت بالفشل من **بينها تعيين** روبير لاكوست ليكمل مسيرة السياسات الفرنسية القمعية تجاه الثورة طيلة الفترة الممتدة من 1956 – 1958.[2]

2-3. الحرب المضادة:

بعدما حاول لاكوست القضاء على الثورة من خلال حرب التهدئة التي اعتمد من خلالها **على أسلوبين العسكري والآخر** سياسي نفسي محاولا بذلك **إقرار** السلم و الهدوء في الجزائر، ولكن ذلك لم يجدي نفعا أمام تصاعد المد الثوري التحرري مما جعل روبير لاكوست يسعى إلى تحقيق التهدئة بأسلوب آخر و المتمثل في الحرب المضادة بداية من عام 1957.

أ- مفهوم الحرب المضادة:

نقصد بها نفس طرق و اساليب الخصم، ولقد تبنى الاستعمار الفرنسي هذا النوع من الحرب بعد فشلهم في إخماد الثورة رغم ارتكابهم لمختلف اعمال القمع و التقتيل**، و لإعطاء الصفة الشرعية** و لتبرير سياستها تلك في الجزائر عمدت السلطات الفرنسية إلى اعتبار انها تخوض حربا ثورية عالمية يشنها العالم الشيوعي الشرقي على العالم الرأسمالي الغربي بإثارة البلدان المستعمرة للتحرر، وهو ما

---

[1]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د ط، د ت، ص306.

[2]- بن حمّار وبلغالم، **مرجع سابق**، ص26.

يحدث في الجزائر حسب رأيها ومن ثم فهي تحمي العالم الحر من الخطر الذي يهددها من طرف الحركات الثورية المدعمة بالشيوعية العالمية وليست محاربة لشعب يريد الاستقلال ولكن في الحقيقة إن لجوءها إلى الحرب المضادة ما هو إلا أسلوب آخر يبرر فشل سياستها السابقة وبالتالي فرض عليها أن تبحث عن حل آخر خاصة و أنها على ذلك الالتزام مثل التزامهم في معركة ديان بيان فو Dien Bien Fou التي وقعت عام 1954 بين الفيتناميين الشيوعيين و فرنسا وكانت المعركة الحاسمة في حرب الهند الصينية، وقد انهزم فيها الفرنسيون وتخلوا عن مستعمراتهم[1].

ب- وسائلها:

تعتمد الحرب المضادة بالدرجة الأولى على القوة العسكرية الضخمة لإضعاف السكان بوسائل الإرهاب الممكنة، وشن عمليات عسكرية و بوليسية وضربات جوية يومية على القرى والمداشر و الجبال، ثمّ تعميم المناطق المحرمة و فصل السكان عن الثوار، و بالتالي إحداث حصار اقتصادي عليهم و لتحقيق ذلك يجب اتباع ثلاث خطوات رئيسية، إبادة الوحدات العسكرية للعدو، تدمير المنظمة السياسية - العسكرية للثورة، و الحصول على معلومات عن الثوار لمختلف الوسائل منها التعذيب، التصفية، القتل الجماعي، الاختراقات.[2]

- خطي شارل و موريس:

كانت مناطق الحدود الجزائرية على طول الخط الحدودي الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والاتصالات...إلخ .[3]

لذلك قامت فرنسا بمحاصرة الثورة و عزلها عن جيرانها تونس و المغرب و منع مرور الاسلحة عبرها، حيث أعلنت حكومة "غي موليه " أن من حقها و طبقا لأحكام القانون الدولي مطاردة الثوار، و لممارسة هذا الحق قامت ببناء خط شال على الحدود المغربية الجزائرية في شهر أوت 1956

[1]- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص240.

[2]- غربي، **مرجع سابق**، ص 368.

[3]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ج3، ص408.

نسبة إلى الجنرال Chaler [1] و في أواخر عام 1956 **أمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس بإقامة حاجز على الحدود التونسية الجزائرية و أطلق عليه خط موريس،** [2] وانتهى منه في سبتمبر 1957 **هذا** الخط الذي لاقى اهتماما كبيرا من طرف روبير لاكوست ويظهر ذلك من خلال التعزيزات التي حصل عليها و التي عرفت بمخطط لاكوست،[3] **وذلك بعد أن زار الحدود، ولقد شرعت القيادة** العسكرية في انجازه في 07 **فيفري 1958 حيث اشتمل على المحاور التالية:**

1. متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الانجاز و التي تتمثل أساسا في صيانة الشبكة **"الأسلاك الشائكة"**[4] **و المراكز الكهربائية و إنشاء أرضية للتدخل و المراقبة.**
2. توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة، حيث حدد لاكوست الاحتياجات في:

أ- 30 **ضوء كاشف بـ** 15 **كيلووات .**

ب- 10 أضواء بحرية كاشفة من 60 **سم.**

ج- 30 **ضوء كاشف من** 30 **سم.**

3. **تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو على الحدود الشرقية لإحكام القبضة الاستعمارية** انطلاقا من البحر شمالا إلى مداخل الصحراء جنوبا.

---

[1]- الجنرال موريس شال ولد بفرنسا في 05 سبتمبر 1905، إلتحق بمدرسة سان سير sain syre **سنة** 1923 و تخرج منها **ضابطا برتبة ملازم أول سنة** 1925 و خلال نفس السنة إلتحق بالمدرسة التطبيقية للطيران و تخرج منها طيارا، و التحق بالمدرسة العليا للطيران الحربي خلال سنتي (1937-1939)، ثم التحق بالمقاومة سنة 1943، **حيث عين رئيس مصلحة الاستعلامات** الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب رئيس قيادة الأركان الجوية من سنة 1946 إلى سنة 1949، **فجنرالا، قائدا لسلاح الجو بالمغرب من سنة** 1949 إلى سنة 1954، ثم جنرالا قائدا للقوات المسلحة في الجزائر من **اية** 1958 إلى غاية شهر أفريل من سنة 1961، و في شهر ماي من سنة 1961 حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر سنة بسبب قيادته الانقلاب ضد الجنرال ديغول بغرض الإطاحة به بدعوى أنه فرط في الجزائر الفرنسية. أنظر شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 284.

[2] - **انظر الملحق رقم** 02.

[3]- جمال قندل، **خط موريس و شال و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر،** 2008، ص 74.

[4]- هي شبكة مكونة من مجموعة من الموانع الاصطناعية تتكون من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض ذات أربعة أو خمسة صفوف، و تتصل هذه الأوتاد بأسلاك شائكة و تكون المسافة بين الأوتاد 1.5 م. **و يكون قبلها عادة حقل ألغام مضاد للدبابات، و حقل ألغام مضاد للمشاة، و يتم توصيل جهاز إنذار عسكري و ذلك لإطلاق الإنذار** في حالة محاولة اجتياز **الشبكة أو قطع أسلاكها.** أنظر الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية، قلب الصورة النابض، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 126.

4. **تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء،** لم يغفل لاكوست على هذه الأجهزة نظرا لدورها في تحسين و تطوير الملاحظة.

5. توسيع شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض و ذلك لتوسيع **الخط المكهرب وتوسيع شبكة الرادارات.**

6. التحسين التقني للخط المكهرب.[1]

و لقد كلف هذا الانجاز الكثير بالنسبة لخزينة الدولة، لكنه فشل في تحقيق جميع الأهداف بسبب الالغام التي لا تشتغل بشكل جيد، كما انها تغوص في الارض نتيجة للعوامل و المؤثرات **الخارجية كالأمطار و** الثلوج، و لكنه يعتبر أخطر إجراء إتخذه لاكوست لمنع جبهة و جيش التحرير من الحصول على مختلف الإمدادات و كذلك منع الاتصالات بين الداخل و الخارج للثورة الجزائرية.

وسائل حراسة الخطين: من أجل تحقيق النّجاح الكامل لهذه العملية عملت السّلطات الفرنسية **على تعزيز التّقنيات للخطين بأحدث التقنيات حيث جعلت بين كل رئيسيين طريقا مدعّما بمراكز عسكرية متباعدة فيما بينها بمسافة تبلغ من 01إلى 04كم يجُنّد كل منها حوالي 300 جندي وكلما** توغّل نحو الداخل ازدادت التعزيزات بالآليات العسكرية، وتكشف تواجد قوات الجيش المكلّفة **بالتّدخل** السّريع عند حدوث أية محاولة لاختراق الخط .

كما وُضعت ابراج مراقبة لرصد اية حركة على الخطوط المكهربة ليلا ونهارا، وتتواجد هذه الأبراج بمعدّل برجين أو ثلاثة بين كل مركزين رئيسيين ويسهر حوالي عشرة جنود على الحراسة في كل **برج ليتضاعف العدد ليلا .**

جُهزت القواعد العسكرية بمطارات تحط بها مختلف الطائرات الخاصة بالمراقبة الدّقيقة:" **البيجر" وكذا طائرات التّدخل السّريع بواسطة القصف المكلف، ومنها المروحيات، وكذا طائرات B26 طائرات 16،** والطائرات النفّاثة، إضافة إلى الرادارات التي تضمن مراقبة مساحة شاسعة يبلغ قطرها **45كم .**[2]

---

[1] - قندل، مرجع سابق، ص 76.

[2] - يوسف مناصرية وآخرون،**الأسلاك الشائكة** وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 41.

– أهمية الخطان و مدى خطورتهما:

تكمن اهمية خطي شال و موريس في كونهما من الموانع الاصطناعية و الخطوط الدفاعية التي عرفها التاريخ مثل خط ماجينو[1] و جدار الأطلسي و خط ستالين و خط باراليف، و الواقع أن ما عجل في تنفيذ هذا المشروع هو تصعيد الثورة ودرجة احتضان الشعب لها، حيث كانت هذه المواقع مناطق عبور للأسلحة و الذخيرة و المؤن لعدد من الولايات في الداخل.

فمنذ سنة 1956 بدأ المستعمر في إقامة خط موريس للأسلاك الشائكة المكهربة بتيار كهربائي بقوة 12 ألف فولط أرضيته مزروعة بالألغام المضادة بمعدل 250 لغما على الأقل في كل كلم[2] . و تلاه بعد ذلك خط شال بتيار كهربائي بقوة 30 الف فولط، و لم يكتف الاستعمار بهذه الاسلحة بل زرع بهذا ا و بداخلها الألغام، و أقام المراكز الخلفية و المتقدمة للمراقبة و حاصر المناطق الآهلة بما يسمى بالكادرياج[2]، فأنشأ المحتشدات و التجمعات، و لجأ إلى التقتيل الجماعي و الاعتقالات والتعذيب و قد أعتبر الخطان من أخطر ما واجه الثوار و عرقل مسارهم الثوري[3].

المناطق المحرمة: فمن نماذج التطويق وشد الخناق على الثورة إنشاء ما يسمى بالمناطق المحرمة وهي الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها لمراقبة تحركات الشعب الجزائري، فتحولت المناطق الآمنة إلى مناطق محرمة لعرقلة سير الثورة،[4] فبدأ إنشاؤها بالأوراس منذ 1954/11/12 ثم امتدت إلى باقي المناطق فكان المبدأ المطبق فيها هو إطلاق النار على كل من يتحرك أو يتجول فيها.[5]

---

[1] - Amar boudjellal, les barrages de la mort 1957-1959 "le front oublié ", éd: Gharnata, Bab el oued, alger, 2010, p55.

[2] -كلمة لاتينية مشتقة من quadrillage، أي التأطير و بمعنى أوسع التطويق و الحصار، و هي تعني أسلوب التقسيم العسكري للمناطق، اعتمدتها فرنسا لتحقيق الانتصار العسكري باسرع ما يمكن، و قد شجع إقامة هذه المناطق "روبير لاكوست". أنظر غربي، **مرجع سابق**، ص 233.

[3] -محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب**، ط 1، دار الشروق، القبة، الجزائر، 2000، ص ص255-256.

[4] - **عبد العزيز بوكنة، الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 50.

[5] - بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1830–1889)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 58، 59.

المحتشدات: هو مركز عسكري فرنسي تكون إقامته في مواقع إستراتيجية يختارها العدو، وذلك بجلب السكان وإسكانهم بالقوة فيها بتشكيل حزام واقي للمراكز الفرنسية مقابل تدمير أراضيهم خاصة مساكن الإيواء ومصادر العيش المتمثلة في المزارع.[1]

2-4. الأجهزة العسكرية الممارسة للتعذيب: لقد تأسست مع بداية سنة 1957 أجهزة عسكرية باندماج مصالح المخابرات للبوليس و الجيش أجهزة متخصصة في التعذيب أهمها:

2-4-1. جهاز الحماية العمرانية (D.P.U): [2] هو جهاز يساهم في التعذيب و الاضطهاد داخل المدن العمرانية الكبرى[3] تم تأسيسه من طرف مصالح روبير لاكوست في **04 مارس 1957** فهو بمثابة بوليس إضافي معظمه من الأوربيين العنصريين الذين كانوا في المنضمات العنصرية Centre Terrorisme و بإنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل أو مجمع سكاني أوربي في المدن الكبرى له مسؤول منهم، و لكل منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤول جزائري و ذلك من أجل مراقبة تحركات الوطنيين و الجزائريين عامة بما فيهم الأوربيين، و يخضع هذا الجهاز لسلم هرمي بالتدرج. **فهي** تهدف إلى القضاء على المنظمة السياسية الجزائرية و بالتالي القضاء على الثورة، و عن طريق نقل المعلومات و الأخبار إلى مصلحة الاستخبارات و عمل، و بناءا على تلك المعلومات حتى و إن كانت قليلة او تافهة يتم إلقاء القبض عليه و نقله إلى مركزها المجهز بقاعة للتعذيب، من اجل الاستنطاق بحيث تعمل تلك المنظمة في سرية تامة و تشارك في التعذيب.

1. مركز الاستعلامات و العمل (C.R.A):Centre De Renseignement et Action

هي عبارة عن اجهزة وضعت على مستوى التجمعات السكانية اي الدائرة، تهدف إلى تحقيق الاستمرارية و التدخل الموحد لمصالح المخابرات **" أفراد أو منظمات أو وحدات"، وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت إشراف** المكتب الثاني **2ème bureau للقيادة العليا للمنظمة والمكتب** الثاني **لقيادة الأركان العليا، و على رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع**

---

[1] - عبد الحميد مهري، الذكرى الخامسة والعشرون، نوفمبر كيف حررت الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 89.

[2] - انظر الملحق رقم 03.

[3] -Teguia Mohamed, L'Algérie en guerre, op, Cit, p236.

خلايا جبهة التحرير الوطني، و لتحقيق ذلك تعمل تلك المراكز وفق خطة محكمة، **و قد أكد** روبير **لاكوست على ضرورة تأسيسها و إثر ذلك صدر مرسوم 11 أفريل 1957 و مما جاء فيه:** "أهمية تنظيم مراكز الاستنطاق موحدة أين يكون الجيش و مصالح البوليس المختلفة تعمل جنبا إلى جنبا **وهذا للإسراع** في التحقيقات"، و تنفيذا لهذا المرسوم أنشئت عدة مراكز في الجزائر بلغ عددهاعبر كامل التراب الوطني ما بين **1958-1959** إلى **80 مركز تقوم بالبحث عن المعلومات والاستنطاق عن طريق التعذيب.**[1]

2. جهاز التدخل من أجل الوقاية (D.O.P) dispositif opérationnel de protection:

أو ما يسمى بجهاز الاستنطاق **على الساخن، و هو فع من فروع مركز التنسيق بين** القطاعات العسكرية التي تأسست أثناء معركة الجزائر **1957 و هي وليدة المنظمة الارهابية القمعية القائمة على مستوى ناحية الجزائر تحت قيادة العقيد "قودار" Godard و "ترانكي" trinquier مسؤول مصلحة التدخل و المخابرات الذي** يجمع المعلومات و يأخذ القرارات الأساسية و أنّ بعض ضباط المخابرات مرتبطين بهذه المصلحة منبينهم النقيب **"روجي فولكي" الذي يقوم بالتنسيق، و النقيب** "بوردوني مونت لوك" الممثل الشخصي لقودار في هذه المصلحة، و النقيب **"أوساريس"**[2] **المكلف بالربط مع البوليس القضائي، و النقيب** "لومير" رئيس المكتب الثاني للجنرال **"ماسو"و قد** كانت هذه المنظمة سرية مارست أعمالا وحشية من قبل ضباطها الذين تفننوا في عمليات التعذيب الاجرامية في عدة جهات من الجزائر بحيث أصبحوا يمارسون الطرق التقليدية والحديثة **(كهرباء، الحرق بالسيجارة، ...)** فالتعذيب خلال فترة **1957-1961 أصبح من إختصاص جهاز CRA و**

[1]- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص49.

[2] - **بول أوساريس:** ولد في نوفمبر 1918، كان واحدا من الشخصيات الرئيسية في معركة الجزائر عام 1957 وفي مطلع سنة 1957تمّ استدعاؤه للخدمة إلى جانب الجنرال ماسو، أنظر: عاشور شرفي، المرجع السّابق، ص52.

DOP، و ابتداءا من 1959 أصبحت المنظمة الخاصة والوحيدة على إمتداد التراب الجزائري[1]. التي تقوم بجمع المعلومات و الأخبار و تراقب كل مصالح المخابرات كما تراقب كذلك مراكز الاعتقال للفرز و العبور و إبتداءا من سنة 1961 تلاشت هذه المنظمة، ثم قام ضباطها بتأسيس منظمة الجيش السري "OAS".

معركة الجزائر: مع تصاعد العمليات الجهادية لجيش التحرير الوطني بالعاصمة كلف الوزير المقيم "روبير لاكوست" الجنرال "ماسو massu" قائد الفرقة العاشرة بالحفاظ على النظام داخل المدن العاصمية[2]، و قد أعطى له التفويض المطلق من خلال قوات "لاكوست" "لكم التفويض المطلق" وقد وضع كل قوى البوليس تحت تصرفه و قد تزامن ذلك مع الإضراب العام في 1957/01/28 لمدة 08 ايام بقرار من جبهة التحرير الوطني في لفت انتباه المجموعة الدولية للقضية الجزائرية على رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة[3] الأمر الذي جعل الفرقة العاشرة للمظليين بقيادة الجنرال ماسو تتدخل فيما يعرف بمعركة الجزائر و هي تسمية خاطئة في الواقع بل هي عملية بوليسية ضخمة و دموية، قا مت ا فرق من المظليين و رجال الشرطة مستعملة الرشاشات و القنابل و استعمال الأساليب الأكثر وحشية، التعذيب، مضاعفة الاعتقالات التعسفية، القتل العشوائي. بخلق جو من الرعب في اوساط السكان الجزائريين على امل عزلهم عن جبهة التحرير الوطني التي يدعمونها بصفة جماعية، كما وصف هنري العلاق المدنية بقوله: "كانت المدنية تختنق تحت وطأة الحواجز و عمليات التفتيش و المراقبة الليلية المستمرة من طرف الوحدات العسكرية في الأحياء العربية في كل من القصبة و بلكور، ... تدخل رجال الشرطة و الجنود إلى المنازل ... إخراج السكان من منازلهم شبه عرات ...

---

[1] - رشيد زوبير، **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية و موقف المثقفين الفرنسيين منها**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص82.

[2] - **الهدف** (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، "طور جديد في حرب التهدئة"، العدد 19، بتاريخ 01 مارس 1958، ص 11.

[3] جمال خرشي، **الاستعمار و سياسة التعذيب في الجزائر**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 478.

يرغموم على ركوب الشاحنات و نقلهم إلى مراكز الفرز... كمراكز التعذيب أين لقي العديد حتفهم"[1] .

أسند لاكوست مهمة حفظ الأمن إلى فيلق المظليين العاشر و ذلك بعد رجوعه من قناة السويس بإصدار مرسوم 07 جانفي 1957، و يتكون الفيلق من أربعة فرق للمظليين[2] وخلال معركة الجزائر لم يسلم حتى النساء من التعذيب بل أصبحت لهم مراكز مثل الرجال، وفيها يتعرض المعذبون لمختلف و أبشع طرق التعذيب.

لكن لاكوست لا يعلم أن استماتة الجزائريين و قوة عزمهم قادرة على فضح جرائمه، حيث قام الفدائيون بوضع قنابل في كثير من الأماكن العمومية التي يمر عليها الفرنسيون.

إن عمليات التفتيش العشوائية للجنود المظليين و عمليات التعذيب التي تعرض لها سكان العاصمة بالإضافة إلى نظام الرقابة و التتبع الذي يعتمد على تقسيم الأحياء السكنية إلى مجموعات مع تعيين رئيس لكل مجموعة يقدم تقارير يومية عن الأشخاص الذين يزورون الحي، كل هذه الإجراءات تسببت في تعطل الاتصالات بين المظليين مما أدى إلى سهولة اختراق التنظيم السياسي و العسكري لجبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر[3]، كما قضى المظليين على أعداد معتبرة من المناضلين حيث تم تفكيك شبكة ياسف سعديو اعتقال العربي بن مهيدي[4]

فمعركة الجزائر صفحة مظلمة في تاريخ الثورة الجزائرية و تجربة جهنمية طبقها محترف الحرب المضادة " روبرلاكوست"تم تعميمها على باقي الجزائر إذا تأكد نجاحها ، و كان الهدف من ذلك هو

---

[1]- العلاق ، مصدر سابق، ص 235.

[2]- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص 62.

[3]- غربي، مرجع سابق، ص 371.

[4]- العربي بن مهيدي (1923-1957) قائد حرب التحرير الوطني ولد بدوار الكواشي بعين مليلة أم البواقي، درس المرحلة الابتدائية و الثانوية ببسكرة، ثم باتنة، في 1939 انخرط في الكشافة الإسلامية، مناضل في حزب الشعب الجزائري، أعتقل إثر أحداث 08 ماي 1945، إلتحق بصفوف حركةانتصار الحريات الديمقراطية، انضم إلى المنظمة الخاصة ببسكرة، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة و العمل، ثم عضو فعالا في جماعة 22 التاريخية، أول قائد للمنطقة الخامسة (وهران)، عضو بلجنة التنسيق والتنفيذ، أستشهد تحت التعذيب في 1957/03/04. أنظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 148.

تصفية الجبهة و ممارسة الضغط النفسي من أجل تحويل ذهنية الجزائريين لدفعهم للانضمام بصورة عفوية إلى الحل الفرنسي.

و في الأخير الشيء الذي ينبغي أن يقال أن ما حدث في معركة الجزائر من خسائر كبيرة في الارواح و العتاد فإنها ساهمت في لفت انظار العالم إلى الثورة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى.[1]

المطلب الثاني: الإستراتيجية السياسية والإدارية

I. الإستراتيجية السياسية:

1- سياسة الحرب النفسية:

تعتبر الحرب النفسية من التجارب التي التي اكتسبها الجيش الفرنسي في الهند الصينية،و نقصد بها نوع من الحروب السياسية و هي احدث اسلحة الحرب تستخدم فيها الدعاية و المشاعة للتاثير على معنويات العدو.

ومن أجل كسب الثقة و تحسين العلاقة مع الأهالي المسلمين و تحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم أصبح من الضروري استكمال العمل العسكري بعمل نفسي دعائي.[2]

وقد اعتمدت الحرب النفسية على مجموعة من المصالح و كان للاكوست دورا كبيرا في تسييرها أهمها :

---

[1] بن خدّة، مصدر سابق، ص83

[2] - بوكي اليامنة ورجعي خامسة، إستراتيجية الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة الحرب النفسية نموذجا، 2015-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العربي تبسي، تبسة، ص80.

أ– الفرق الطبية الاجتماعية Equipe médical Sociale تم الاعتماد على العنصر السنوي بتشكيل فرق طبية اجتماعية في سنة 1957 **قصد معرفة توجهات النساء الجزائريات وذلك من أجل** دمج المراة الجزائرية في المجتمع الفرنسي قصد حرمان جيش التحرير الوطني من خدماته (1).

ب– وحدات مكبرات الصوت و المناشير: اعتمدت على الأشرطة السمعية المسجلة و المناشير و اللوحات الإشهارية التي تضعها في مواقع عمومية تبرز فضل فرنسا على الجزائر و من مظاهر الحرب النفسية بناء عدة مراكز تكوينية كان يسجل بها الشباب الجزائريين الذين تتراوح اعمار**هم بين 12 سنة و 20 سنة و** ذلك قصد تكوين إطارات مخلصة و **متعاونة مع فرنسا، كما أنشأت عدد من المدارس المختصة** مهمتها تخريج ضباط عسكريين مدربين على طرق **و أساليب** وفنون جديدة في الحرب النفسية وقد بلغ العاملين في مصالح الحرب النفسية والإعلامية في سنة 1958 إلى 844 **ضابط و**603 **ضابط مساعد و** 1740**جندي إضافة** إلى **العملاء** [1]

لكن جبهة التحرير تفطنت و بدأت تقوم بتوعية أبنائها عن الأساليب التي استعملتها فرنسا **فقامت بالا**طلاع الدائم على الصحف السياسية و العسكرية في الجزائر و فرنسا و العالم كله.[2]

II. الإصلاحات الإدارية: لقد تمثلت **الإصلاحات الإدارية** التي قام بها لاكوست في تلك **القوانين و المراسيم على رأسهم مرسوم رقم** 56-646 الصادر في 1956/06/28 **الذي تصمن** إعادة تنظيم شاملة للمبنى الإدارية في الجزائر فألغيت البلديات المختلطة و تقرر تعميم صيغة البلديات **الكاملة الاختصاص وكان يهدف من وراء** هذا المرسوم تقوية الادارة الفرنسية في الجزائر التي يمكن أن نقسمها الى السلطات المركزية واللامركزية.[3]

أ – السلطة المركزية: فقد تم وضع مناصب إدارية جديدة وهي :

---

[1]- غربي ، **المرجع السّابق**، ص ص 160-161.

[2]- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائرفي القرنين (19–20)**، ج3، دار الغرب للنشر والتّوزيع، ص44.

[3]- إبراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956– 1958**، دار الهدى ، الجزائر، 2013، ص117.

أ–1– المندوب العام le délaye général : حيث يمثل الحاكم العام و المس الجزائري من حيث السلطات كما يعتبر مسؤولا عن حفظ النظام العام و يشرف على تسيير الموقف العامة باستثناء تلك المرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في فرنسا.

أ–2 ولاة العمالات les préfets : فهم الذين يخضعون لسلطة المندوب العام وينفذون أوامره المتمثلة في تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية و القرارات الحكومية وسيساعدهم في أراء مهامهم نواب على مستوى الدوائر وكذلك رؤساء البلديات إضافة إلى هؤلاء الولاة تم تعيين ولاة مفوضين وظيفتهم التنسيق بين السلطات المدنية و العسكرية و مراقبتها.

أ–3- نائب والي العمالة le sous-préfet : اختصاصه :

- يعين ممثلا للدولة على مستوى الدائرة.
- يشرف على تطبيق القانون.
- يسهر على حسن تنفيذ اللوائح التنظيمية.
- يعتبر مسؤولا عن مراقبة الشرطة و الدرك. [1]

أ–4- الأقسام الإدارية المتخصصة (S.A.S) والأقسام الإدارية الحضرية (S.A.U) : هدف تطويق الثورة ومن اختصاصات رؤساء هذه الأقسام:

- يعين ظابط عسكري على رأس هذه الأقسام الإدارية من طرف والي العمالة
- يكلف بمهام عسكرية مثل توفير الحماية و الأمن الضروري للسكان و يسعى للحصول على المعلومات الدقيقة منهم على جيش وجيهة التحرير الوطني
- يعتبر المستشار التقني للسلطات العسكرية بحكم معرفته الدقيقة بشؤون القطر وسكانه.

فالأقسام الإدارية المتخصصة أو الحضرية هي التي كانت تقوم بالدور الأساسي في تسيير الشؤون الإدارية خلال السنوات 1956-1957-1958 وبسبب ازدياد نشاط الثورة الجزائرية

[1]- نفسه، ص 118.

أصبح تطبيق الإصلاحات الإدارية طبقا لمشروع 1956/06/28[1] أمرا مستحيلا و اختفت بذلك السلطات الإدارية المدنية لتحل محلها السلطات العسكرية .[2]

ب– السلطة اللامركزية :

العمالات Les départements : حيث تم رفع عددها من 9 إلى 13 عمالة خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 الى 1958 وأهم تلك العمالات على مستوى المنطقة الشمالية تضم تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر،تيزي وزو، سطيف قسنطينة وعنابة، منطقة الهضاب العليا وتتشكل من عمالة سعيدة،تيارت،المدية و باتنة ، وفي 1959/11/07 صدر مرسوم ينص على تحويلها الى 15 عمالة و أضيفت من خلاله منطقة الصحراء تضم الساورة والواحات.[3]

2- قانون الإطار :

أ- قانون الاطار le loi cadre :[4] حيث قدم لاكوست المحاور التالية :

تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع و يوجد على رأس كل إقليم ما يلي:

- مجلس إقليمي منتخب.
- مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية.
- مجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية.
- إقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات وقد هاجم المستوطنون روبير لاكوست بين حملة إعلامية بالمضافة إلى تنظيم مظاهرات صاخبة في 1957/09/18 وذلك بسبب ما جاء في البنود السابقة الذكر وبسبب ذلك سقطت حكومة يورجس موفري في أواخر سبتمبر

---

[1]- نصّ مرسوم28-06-1956 على توسيع السلطة الوصائية لنائب الوالي بعد أن كانت محدودة لا تتجاوز البلديات التي يقل عدد السّكان فيها على 40ألف نسمة .

[2]- بعيسى وفاء، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية والمصالح الإدارية المتخصصة –أنموذجا- ،1955-1962، 2013-2014، ص83 .

[3]- إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 421.

[4] - انظر الملحق رقم 04.

1957 لتقوم حكومة فليكس غايار بعدها يوم 1957/02/05 وقد حافظ روبير لاكوست على منصبه كوزير مقيم بالجزائر

ب– قانون الإطار الجديد : هو نفسه القانون الإطار المبدئي السابق فقد قام بإدخال بعض التعديلات[1] و من أهم الإصلاحات السياسية و الإدارية التي جاء بها :

- المادة 01 : تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي و الإداري في حدود ما ينص عليه هذا القانون.

- المادة 02 : الجمهورية الفرنسية تقرر و تكفل لكل المواطنين و المواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الحقوق و الحريات و يخضعون للالتزامات المترتبة عليهم.

- المادة 03 : إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحرية.

- المادة 04 : إنشاء مجلس إقليمي لكل إقليم و يشمل هذا المجلس على مستوى كل إقليم بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية و النقابية و الثقافية و الاجتماعية.

- المادة 05 : تنص على أنه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى انه ينبغي ان يعهد بها الاجهزة الفدرالية.

- المادة 06-07-08 : برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ومن أهداف القانون: تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق وهرن، مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة، تشمل هذه المناطق تقسيما ثانويا إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة.

والهدف من هذا التقسيم هو القضاء على وحدة الجزائر وحسب مرسوم 1957/05/05 يقسم الجزائر إلى 5 أقاليم إضافة إلى إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق هذا التقسيم.[2]

لقد تعرض القانون إلى الرفض المطبق من طرف المستوطنين لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي معهم أما جبهة التحرير فقد رفضه باعتباره ينص على إبقاء الجزائر جزءا تابعا لفرنسا و لا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي يحاربون من أحلها

[1]- صلاح بلحاج، الثورة الجزائرية، دار الكتابة الحديثة، القاهرة، 2010، ص74.

[2]- عقيلة ضيف الله، التّنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائري ، الثقافة للنشر والتّوزيع، الجزائر، 2013،ص266.

المطلب الثالث : الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية

1-**الإصلاحات الاقتصادية** : اتخذ روبير لاكوست سلسلة الإجراءات لاقتصادية من خلال :

1-1. **مرسوم 17 مارس 1956: جاء فيه:**

- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340/ف إلى 440/ف.
- تأميم صناعة الحلفاء
- إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونية الفلاحية والصندوق الجزائري لقرض الفلاحي.
- إلغاء نظام الخماسة و تعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين المستأجر و المؤجر وقد مس هذا الإجراء حوالي 155.00 خماس يشغلون في جوالي 110000 ملكية زراعية.

1-2. صندوق الملكية الريفية (**c.a.p.e.r**) : مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية أو التي تم شراءها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة بعد ينتها و تجهيزها.

1-3. إعادة توزيع الأراضي : تمثل مسألة توزيع الأراضي مظهرا من مظاهر الاستعمار و الاستيطان بالجزائر، ونظرا لأهمية الموضوع قررت حكومة غي موليه عن طريق وزيرها لاكوست lacoste إعادة توزيع الأراضي، وحددت الملكيات الفردية الخاصة ب 50 هكتار ، مع إمكانية زيادة 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة ، وتم تحديد ملكيات الشركات ذات الأسهم ب1000 هكتار.[1]

أنشأ لذلك صندوق الحصول على الملكية و الاستغلال الزراعي الذي أخذ على عاتقه شراء الأراضي بالتراضي من ملاكها الأوروبيين ، تم تقسيمها إلى عدة قطع بعدما تم تجهيزها بالتجهيزات الضرورية و ليتم بعد ذلك تسليمها للعائلات الجزائرية

[1] - غربي، **مرجع سابق**، ص285.

وقد لقي هذا المشروع عدة صعوبات في تطبيقه ، فقد امتنعت بعض الشركات الزراعية من الرضوخ للأمر الواقع وقد استمر العمل بالصندوق إلى غاية سنة 1961.[1]

1-4. الصحراء الجزائرية ومصالح فرنسا الاقتصادية :

عرفت الصحراء الجزائرية أهمية كبيرة في عهد روبير لاكوست خاصة بعدما تم اكتشاف البترول و الغاز سنة 1956 في حاسي مسعود لذلك فرضت فرنسا فكرة فضل جزائر الشمال عن المناطق الصحراوية نفسها على الحكومة الفرنسية كإجراء أمني ترقبا لكل طارئ سياسي وعسكري يمكن حدوثه في المستعمرة، تبلور في هذا السياق فكرة تقسيم الجزائر بتأسيس كيان يسمى "منظمة المناطق الصحراوية المشتركة" و هو عبارة عن تجمع اقليمي يتجاوز إطار الجنوب الجزائري.[2]

1-5. الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار :

تمثل مشروع روبير لاكوست هذه المرة في مشروع قانون 05 فيفري 1958 الذي عرف بقانون الجزائر الجديد الذي نص على أن تتولى الجمهورية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر بتقديم إعانات و تأمينات مخصصة في ميزانية الدولة.

ونص القانون على أن مرسوما سوف يصدر للتنظيم إشتراك الأقاليم في إعداد البرنامج المالي كما نص القانون على أنه بصفة انتقالية تتكون الجمعيات الإقليمية من أعضاء يعينهم الوزير بناء على ترشيح الهيئات الاقتصادية بصفة خاصة و النقابية و الاجتماعية و الثقافية.

وقد أعقب هذا القانون مشروع تقدم به المس الوطني يوم 1958/03/07 سمي بمشروع إقامة حلف دفاعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تضم إليه ايطاليا، اسبانيا ودول شمال افريقيا إلا أن هذا المشروع مات مثلما ماتت جميع المشاريع و الحلول الفرنسية السابقة بسبب تجاهلها لجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي لشعب الجزائر، وترفض التفاوض معها من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية.[3]

---

[1] - هواري قبايلي، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص 62.

[2] - خرشي، مرجع سابق، ص 493.

[3] - عباس، مرجع سابق، ص 269.

1-6. خطة الأفاق العشارية :

لقد سحب لاكوست من أدراج مكتبة مسودة إصلاحات جديدة من باب تجزئة الوقت و ملء الفراغ و تبرير استمراره في منصبه اسماها في مارس 1958 الأفاق العشرية للتنمية الاقتصادية وكانت أبرز الأهداف التي حددها المشروع و التي كان من المفترض أن يتم انجازها في السنوات العشرة المقبلة.

- تحسين ظروف العمل و رفع المستوى المعيشي للسكان.
- إعادة تقييم الثروات الطبيعية للجزائر بشكل مناسب يسمح بالاستفادة منه في إطار كل منطقة.

و لتفعيل هذا المسعى صدر المرسوم رقم 289-56 المؤرخ في 26 مارس 1956 و الذي يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة و الخاصة، تخصيص عدد من المناصب للجزائريين في كل عملية توظيف و في هذا العدد باشر لاكوست في تنصيب لجنة مكلفة بتسهيل ارتقاء المسلمين إلى الوظيف العمومي وهي مركبة من 10 أعضاء منهم خمسة مسلمين فقط.[1]

وقد استغل منظرو هذه الإصلاحات حالة العوز و الفقر الموقع الذي كان يعيشه الجزائريون، وراحوا يلحون لهم بمختلف الإعانات المالية و المادية منها: تعميم نظام المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل، تقديم إعانات نقدية و عينية قد تصل إلى 150000 ف لسكان الأرياف من أجل تحسين سكنام و أوضاعهم الاجتماعية، زيادة على تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن و معدومي الدخل و في حصيلة فرنسية دعائية أن عدد المستفيدين من مجمل الإعانات الحكومية قد ارتفع من 820000 شخص سنة 1956 إلى 1127000 شخص سنة 1957.[2]

2- الإصلاحات الاجتماعية:

ندد المعارضون لسياسة الفرنسية في الجزائر بالتمييز و اللامساواة بين الجزائر وفرنسا حول نظام الحماية الاجتماعية بينما طالب أنصار الجزائر الفرنسية بالإدماج الكامل والفوري للنظام الجزائري

---

[1]- طاس، مرجع سابق، ص 403.

[2]- غربي، مرجع سابق، ص230.

للحماية الاجتماعية مع نظيره الفرنسي، وأهم ما قام به لاكوست في مجال الحماية **الاجتماعية نظام التقاعد، فقد لمح الوزير المقيم لاكوست** إلى **إمكانية توسيع نظام التقاعد،** إلا أن ذلك بقي مجرد أماني لم تعرف طريقها الى التطبيق .

ما يمكن أن نستنتجه أن إستراتيجية لاكوست غلب عليها الطابع العسكري حيث نجد روبير **لاكوست أعطى الأولوية المطلقة للقوة العسكرية من أجل القضاء على الثورة كما وظف وسائل** الحرب النفسية الشاملة للتأثير على عقول الشعب الجزائري و تمهيد الأوضاع لقبول إصلاحاته **السياسية و الإدارية** و التي هي الأخرى سوى وسائل **داعمة للقوة العسكرية ، ولإعطاء الصورة** الأجمل لفرنسا **حاول لاكوست التصدق ببعض الإ**صلاحات الاقتصادية الهزيلة التي رفضتها جبهة التحرير مثلها مثل غيرها من المشاريع السابقة.[1]

- **خلق** 875000 منصب شغل للعدد الضّخم من الجزائريين البطالين والمقدّر عددهم بحوالي 1400000 بطال بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي مع توفير الامتيازات التي يتمتّع بها **نظائرهم من الفرنسيين.**
- **الدفع من قيمة الإنتاج الداخلي لتصل إلى 1600 مليار فرنك سنويا.**
- **وبشكل أقل تم الاهتمام بتكوين اليد العاملة و الدفع من عدد المؤ**طرين في القطاع الزراعي.

وخصصت الخطة لتمويل الإصلاحات حوالي **4711 مليار كحجم للاستثمارات طول مدة المشروع،** توزع على مختلف القطاعات الاقتصادية **كالآتي: 20** في مجال المحروقات، **17 للزراعة، 16 للمواصلات، 14 قطاع السكن، 11 للإدارة، 8 للقطاع التجاري، 7 فقط للصناعات التحويلية، 4 لصناعة مواد البناء،3لانعاش القطاع المنجمي، وقد تم تقديم تحفيزات وامتيازات** للمستثمرين أهمها:

- **تقديم قروض بفوائد قليلة 3 فقط.**
- **تقديم منحة للتجهيز مقدرة بـ 40 من قيمة العقارات.**
- **تعويض رسوم النتاج المفروضة على التجهيزات.**
- **الإعفاء** من الضرائب على الأرباح في قطاعات الصناعة و التجارة لمدة عشر سنوات.

[1]- عباس، مرجع سابق، ص 269.

لقي هذا المشروع فشل بسبب المناخ السياسي المكهرب في الجزائر وفي فرنسا على الساحة الدولية وتزايد مشاكلها مع المؤسسات البنكية العالمية، ولم يكن بإمكانها توفير احتياجات للاقتصاد الجزائري .[1]

فالعالمة الاجتماعية "جرمان تيون" اعترفت أنّ هذه الإصلاحات لم تعط إلا نتائج باهتة بالمقارنة مع الحالة الاقتصادية للأوروبيين، فالمنح الاجتماعية بقيت أقل ممّا هو موجود في فرنسا. أمّا المستوى المعيشي فقد بقي ضعيفا حسب "جون بول سارتر" فهو عند الجزائريين أقل من مستواه عند الأوروبيين بعشر مرات إذ لا يتجاوز 20 ألف كدخل سنوي وهو ما وصفه بالوضع الذي لا يطاق، وهي نفس الملاحظة التيأبداها الأديب الجزائري مولود فرعون الذي لاحظ أنّ الوضع الاجتماعي كان قائما بسبب البؤس الذي كان منتشرا في الريف وأخذ يتوسّع ليزحف على المدن حيث الأجور المنخفضة والبطالة وفوق ذلك ارتفاع الأسعار.[2]

ما يمكن أن نستنتجه أنّ إستراتيجية لاكوست غلب عليها الطّابع العسكري حيث نجد روبير لاكوست أعطى الأولوية المطلقة للقوة العسكرية من أجل القضاء على الثورة. كمّا وظّف وسائل الحرب النّفسية الشّاملة للتأثير على عقول الشّعب الجزائري، وتمهيد الأوضاع لقبول إصلاحاته السياسية والإدارية والتي هي الأخرى سوى وسائل داعمة للقوة العسكرية ولإعطاء الصورة الأجمل لفرنسا حاول لاكوست التّصدق ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهزيلة التي رفضتها جبهة التّحرير مثلها مثل غيرها من المشاريع السابقة.

[1]- عباس، مرجع سابق، ص 270.

[2]- طاس، المرجع السابق ،ص405.

المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة على سياسة لاكوست.

المطلب الأول: إستراتيجية الثورة في مواجهة سياسة روبير لاكوست.

أولا: الإستراتيجية السياسية:

رغم مختلف الوسائل التي طبقها لاكوست في الجزائر إلا أن جبهة التحرير كانت يقظة، فجاء رد فعلها طبيعيا، فقد انطلق قادة الثورة من مؤتمر الصومام بتنظيم عملها إذ من خلاله تم وضع إستراتيجية سياسية عسكرية تضمن إكمال مسيرة الثورة والوصول إلى الهدف المنشود وهو الاستقلال.

1- **مؤتمر الصومام:** بعد مرور سنتين من الكفاح المسلح قرر قادة الثورة عقد ملتقى لمناقشة وتقييم الثورة و تنظيمها و شرع قادة الثورة لترتيب إجراءات عقده حيث يكون في 20 أوت 1956، فجرت الاتصالات بين مسؤولي المناطق و قادتها و بعد محاولات عديدة تم الاتفاق على ان ينعقد المؤتمر في واد الصومام وهذا المكان بالذات الذي أعلن روبير **لاكوست أنه تمكن من بدئته وتم تصفيته من الثوار، وقد انعقد** المؤتمر في قرية افري أوزلاقن في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة **على الضفة الغربية لواد الصومام.**

ولقد افتتح المؤتمر أعماله يوم 14 أوت 1956 بعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة باستثناء الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956، و نائبه بشير الشيهاني و كذلك الوفد الخارجي الذي تعذر عليه الحضور، **وقد** استطاع العربي بن مهيدي رئيس **المؤتمر و الكاتب العام عبان رمضان و كريم بلقاسم وعمر أوعمران** [1] أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير العسكري و السياسية التي قدمها قادة المناطق، و بناءا عليها تمكنوا من رسم إستراتيجية جديدة للثورة الجزائرية في مختلف الميادين لمواجهة **المخططات** السياسية و الإدارية التي قام بها روبير **لاكوست. وضع مؤتمر الصومام تنظيمات جديدة** لوضع الارضية الملائمة للثورة الجزائرية لمواصلة مسيرها **النضالية.**[2]

---

[1]- **عمر أوعمران : ولد عام 1919** بالقبائل، مناضل في حزب الشعب، من المصاليين، أصبح نائب كريم بلقاسم في منطقة القبائل في نوفمبر 1954، ليصبح قائد الولاية الرابعة في أوت 1956، عضو في "CNRA"من 1956 إلى 1962، **أنظر** حربي ، **مصدر سابق، ص ص 190-191.**

[2]- **أزغيدي ، مرجع سابق، ص 133.**

خرج المؤتمر بوتيقة سياسية تضمنت مجموعة من القرارات الهامة في المجالات السياسية، العسكرية و الإدارية[1] و هي كما يلي:

- إنشاء مجلس وطني للثورة الجزائرية (CNR) كأعلى هيئة لجبهة التحرير الوطني و يتكون من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما،و و 17 عضوا مناوبا، تمثلت مهامه في اتخاذ قرارات ذات التوجه السياسي و العسكري و الاقتصادي و الاجتماعي و يتولى تعيين الهيئة التنفيذية **و هو المؤهل لإجراء** المفاوضات مع العدو و البت في قضايا الحرب و السلم.

- **إنشاء لجنة التنسيق و التنفيذ** (CCE) كهيئة تنفيذية تتكون من خمسة أعضاء أين كانت تقود العمل المسلح في شقيه السياسي و العسكري و تم تقسيم البلاد إقليميا إلى ست ولايات و تسميتها **و تحديد حدودها الجغرافية.**

وتمّ تقسيم البلاد إقليميا إلى ست ولايات وأعيد تسميتها وتحديد حدودها الجغرافية وأصبحت الجزائر العاصمة منطقة مستقلة، وكذلك تمّ إنشاء اتحاديات جبهة التحرير الوطني في فرنسا، تونس والمغرب، وبموجب مؤتمر الصومام اعتمد تنظيم سياسي ومؤسساتي متكون **من المحافظين السياسيين** الذين يُعيَنون على مستوى كل ولاية بصفة مدنية، مهمتهم الاتصال بالجماهير الشعبية وتنظيمها وهم **بمثابة مشرفين للحرب الفدائية والتجنيد وهما المشرعين، كما تشكلت المجالس الشعبية** في كل قرية، وهي بمثابة إدارة محلية ترعى الشؤون العامة للشعب والتي تخضع للانتخاب من طرف الشّعب والمناضلين ويكون المسبّلون عمادها، إضافة إلى ذلك تمّ إحلال الإدارة الثورية محل الإدارة الاستعمارية **لأنّ الجزائريين قبل 1956** كانوا يتقاضون أما القضاء الفرنسي، ولذلك فكّر المؤتمرون في إنشاء **المحاكم الإسلامية فأصبح للجزائريين قضائهم الخاص.**[2]

كما أقر المؤتمر مسألة الأولويات بالتأكيد على أولويات العمل السياسي على العسكري وأولويات الداخل على الخارج.[3]

---

[1]- الشاذلي بن جديد، **مذكرات (1929–1979)**، **ملامح حياة**، تر، عبد العزيز بوبكير، ج1، **دار القصبة، الجزائر**، 2014، ص 87.

[2]- أسماء زخمي وزهيدة مبروكي، **دور لجنة التنسيق والتّنفيذ في الثورة التّحريرية الجزائرية(1956–1958)**، **مذكرة** لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، سنة 2016.

[3]- الزبيري وآخرون، **مرجع سابق ، ص** 56.

أما عسكريا أعيد النّظر في التّنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني فاعتمد الفيلق كأكبر وحد يتألف من 500 إلى 600 مقاتل، والكتيبة تضّم ما بين 160إلى 180 جندي والفصيلة تتكون من 35إلى 60، واعتبر الفوج كأصغر وحدة مؤلف من 12 جندي، وتّم توحيد اللّباس العسكري واستحدثت الرّتب واعتمدت أعيد ، والكتيبة تضم رتبة عقيد كأعلى رتبة وبذلك أصبح للثورة جيش نظامي[1]، وأصبح قائد الولاية بصفتيه السياسية والعسكرية ليس من صلاحياته تعيين أو فصل أو تجديد نوابه من رتبهم ، وأصبح مجلس الولاية يتشكل من مسؤول عسكري وآخر سياسي وثالث للاستعلامات. والمواصلات ينسّق بينهم قائد الولاية.[2] كما عملت على إحلال القيادة الجماعية.

رسم مؤتمر الصومام للعمل المسلّح هدفا رئيسيا يتمثّل في إضعاف الجيش الفرنسي إلى درجة استحالة حسم المعركة عسكريا لصالحه، وذلك بتكثيف العمليات العسكرية. [3]

عرف العمل الفدائي تطورا ملحوظا بعد مؤتمر الصومام وقد أشرف عليه محمد العربي بن مهيدي بمساعدة ياسف سعدي، ومن القرارات الاولى التي اخذتها لجنة التّنسيق والتنفيذ توسيع نطاق العمليات الفدائية ردا على الاعمال التي قام بها الجنرال ماسو بالعاصمة.[4]

ومن أهم قرارات مؤتمر الصومام توحيد النّظام العسكري وفق تقسيم هيكلي ووظيفي محكم للجيش وللمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها وحتى للفئات الشعبية العريضة التي تمثل السند الأول والأساسي لجيش التحرير الوطني.[5]

كما قرر مؤتمر الصومام تعيين قادة عسكريين يشرفون على جلب السلاح والمؤن والعتاد من الدول الشّقيقة وتوزيعه على مختلف الولايات، ولم تتردد تونس والمغرب في دعم الثّورة الجزائرية، من أجل ذلك أوصى المؤتمر بإنشاء مراكز حدودية للتّدريب العسكري.[6]

أما اجتماعيا فتمّ إنشاء هيئات اجتماعية ملتفة تعمل للتوعية والتّوجيه من أجل بناء الجزائر تمثّلت في الاتحاد النسائي الذي كان له دور كبير في توعية المرأة الجزائرية، بالإضافة إلى إنشاء جريدة

---

[1] - بن جديد، المصدر السابق، ص ص 87-88.

[2] - كافي، المصدر السابق، ص102.

[3] - عباس، المرجع السّابق،ص48.

[4] - نفسه، ص345.

[5] - شلبي، المرجع السابق، ص396.

[6] - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، اتحادكتاب العرب، دمشق، 1999، ص73.

المجاهد الناطقة بلسان الثورة التحريرية والتي كان لها الدّور في التعريف بالقضية الجزائرية في المحاكم الدولية من خلال مقالاتها.

2- تأسيس المنظمات الجماهيرية:

أ- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A): كان لهذا الإتحاد دور كبير في دعم الثورة الجزائرية **سواء** بالسلاح أو بالقلم و يبرز دور الإتحاد الطلابي من خلال الإضراب العام عن الدراسة الذي أعلنوه في 19 ماي 1956 كما امتد نشاطهم إلى الخارج من خلال مشاركتهم في عدة ندوات عالمية للطلبة[1]

ب- الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956/01/24 (U.G.T.A): برهن العمال الجزائريين على تعلقهم الكبير بالوطن رغم الرقابة المفروضة عليهم من قبل السلطات الفرنسية، حيث ساهموا في إضراب 05 جويلية 1956، إضراب أول نوفمبر 1956 كما ساهموا في إضراب ثمانية أيام 28 جانفي 1957، و كذلك هو الحال بالنسبة للعمال الجزائريين بالمهجر حيث قاموا بتمويل الثورة بنسبة 60 % من الأموال ...[2]

ج- الاتحاد العام للتجار الجزائريين سبتمبر 1956 (U.G.A.A): و من الأدوار النضالية التي قام بها الاتحاد مشاركته في الإضراب الذي دام 48 ساعة بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، إضافة إلى تزويد الأحياء الجزائرية بالسلع و المواد التموينية.

ثانيا: الإستراتيجية الدبلوماسية:

عملت الجبهة على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام الهيئات الدولية.

1- مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة: حددت وثيقة الصومام الأهداف السياسية للنشاط الخارجي، كما عمل على رسم الطريق المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية للرد على سياسة روبير لاكوست، و لقد كان للوفد الخارجي دورا كبيرا في تدويل القضية الجزائرية و توج جهده بطرح القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن في جوان 1956.

بعد الجهود التي بذلها الوفد الخارجي لتسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة عملت الجمعية العامة للهيئة على مناقشتها من يوم 04 إلى 13 فيفري 1957، و بعد 10 أيام أصدرت الهيئة قرارها بالإجماع و نص على ما يلي:

---

[1]- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر، ج2، ص 120.

[2] - بن حمودة، مرجع سابق، ص 190.

اعتبرت الوضعية **بالجزائر**تنتج الكثير من المعانات و تحصد العديد من الأرواح البشرية كل يوم كما عبرت عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل. و بهذا القرار بحت دبلوماسية الجزائر في تدويل القضية من خلال الدورة الحادية عشر.[1]

واصلت الدبلوماسية الجزائرية سعيها لاكتساب أصوات دولية جديدة، و في هذا السياق بعث الدكتور أمين دباغين رئيس الوفد الخارجي في القاهرة ببرقية إلى الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة للفت أنظاره لحرب الإبادة التي يشنها لاكوست **على الشعب الجزائري. و بعد هذه** الدورة -**الثانية عشر- عرفت القضية الجزائرية دعما جهويا وإقليميا و دو**وليا وفضح أساليب فرنسا القمعية التي زادت حدا مع سنة 1958.

رغم التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية إلا أن لاكوست لا يزال يتوهم بأنه سوف يجد حلا. إلا أن الدبلوماسية الجزائرية برهنت عكس ذلك من خلال مشاركتها في مختلف المؤتمرات و على سبيل **المثال مشاركة الإتحاد** العام للعمال الجزائريين في مؤتمر نقابات المغرب الكبير الذي نظم بمدينة طنجة أيام 20-21-22 أوت 1957 و مشاركة إتحاد الطلبة في المؤتمر العالمي للطلبة الذي أنعقد بنيجيريا من 11 إلى 22-09-1957.

ثالثا: الاستراتيجية العسكرية:

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1956-1958 العديد من العمليات العسكرية من أهمها:

- **معركة "وادي الجديدة (الأوراس)" 09 جوان 1956** التي تمكّن فيها عباس لغرور من شن غارة على المعسكر الفرنسي على السّاعة الحادية عشر ليلا وعلى إثرها ألحق خسائر هامة في صفوف العدو.
- **معركة لغمونة البحري 12** نوفمبر **1956: (الولاية الرابعة)** إضافة إلى معركة **"وادي الأطرة أوقنوندة" 22ماي 1957، معركة "مازونة 18 جانفي 1958.**

لقد اعتمد الثوار في الحصول على الأسلحة داخليا على خطّة الكمائن والهجومات مثل هجوم **28 فيفري 1957 على قافلة تموين بين الدّاموس وبويا من(ناحية شرشال)، فقتلوا ضابط وضابط** الصّف و23 جنديا، **وجرحوا 14 منهم وأسقطوا** الطّائرة، وقد سقط عدد من الشّاحنات في الواد

[1] - الزغيدي، مرجع سابق، ص 122.

عند الهجوم فاستولى المجاهدون على عدد من الاسلحة، اما خارجيا فكان يتم الحصول على الاسلحة من البلدان الشقيقة والصّديقة .[1]

وقد ارتكزت استراتيجية الثورة في مواجهة **خطي شال وموريس بعد معرفة الخط المكهرب معرفة** شاملة من حيث تحديد درجة الخطر عبر مختلف شبكاته وكذا دراسة الوسائل الملائمة لعبور الخطوط **مع التّقليل من الخسائر مثل:** المقصّات الخاصة بقطع الأسلاك المكهربة إضافة إلى المتفجرات لنسف **خط موريس.**

كثّف جيش التحرير من هجوماته المستمرة واختراقاته للسّد الشائك ما بين 20 سبتمبر و20 **أكتوبر** 1957 على طول الحدود الجزائرية التّونسية على مستوى مدن بن رحال إلى سوق **أو الدّرعان** إلى واد الكبريت إلى تبسة إلى الماء الابيض وتمكن المجاهدون من تمرير الاسلحة داخل الجزائر باجتياز **السّد الشائك** وتخريب بعض اجزائه واستمرت محاولاتهم خلال السنوات القادمة.[2]

وفي هذا الصّدد يقول فتحي الذيب: " لم يتوقف إمدادنا للكفاح الجزائري للسلاح والذخيرة... وتمّ تسليم الدّفعة الأولى من إمدادنا خلال عام 1956 **وبالتحديد يوم 06 فيفري** 1957 إلى السّيد علي محساس المعروف باسم محساس أحمد، **أمّا الدفعة الثانية خصصت لولايات، قسنطينة، الأوراس والجزائر ، وقد تسلّمها الدكتور** محمد دباغين يوم 07 أفريل 1957.[3]

ولقد استمرّت عمليات إمداد الثورة بالسلاح بمختلف الوسائل من أجل ضمان استمرارها وتحقيق هدفها المنشود[4]، حيث تمّ وضع خطة لتدمير خط موريس في أكتوبر 1958 **وتمّ التّدريب** مسبقا على العملية في **مصر،** وقد شاركت في تلك العملية دفعة من الضباط الجزائريين الذين أتمّوا دراستهم بالكلية الحربية المصرية، وتمّ تدميره فعلا وبهذا تمّ التّخلص من اكبر المشاكل التي كانت تعيق **الكفاح الجزائري .**[5]

الإعلام الثوري لمواجهة سياسة لاكوست: يعتبر الإعلام الثوري أحد أهم الأسلحة التي وضعها **الهدون بشقيه السمعي من خلال المحطات الإذاعية للدول الشقيقة و الصديقة خاصة إذاعة صوت**

---

[1] - بن حمار وبلغالم، **المرجع السابق، ص 123.**

[2] - **نفسه، ص124.**

[3] - بن حمار وبلغالم، **المرجع السابق، ص 125.**

[4] - **قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، مصدر سابق، ص259.**

[5] - بن حمّار وبلغالم، **مرجع سابق، ص127.**

العرب من القاهرة و إذاعة صوت الثورة من تونس و المكتوب فقد أصدرت جبهة التحرير صحيفة المقاومة أواخر 1955[1].

كان لسياسة لاكوست وقعها على كل من الجزائريين المسلمين و المستوطنين الأوروبيين منهم والفرنسيين وحتى في أوساط الرأي العام الفرنسي .حيث تباينت بين مؤيد لسياسة لاكوست والتي اعتمدت طيلة تواجده في الجزائر على امكانيات ضخمة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية. وكان يعبر على نجاح سياسته بتلك التصريحات المتفائلة .ولكن سرعان ما بدأت نتائج سياسته التي لم تقتصر على الجزائر فقط بل امتدت الى فرنسا التي أصبحت تتخبط وسط الأزمات والتي انتهت بانقلاب 13 ماي 1958 و اية مشوار روبير لاكوست في الجزائر. ومعارض لسياسته تلك .

المطلب الثاني : ردود الفعل المختلفة

لقد عرفت فرنسا طيلة الفترة الممتدة من 6 فيفري 1956 إلى غاية 13 ماي 1958 سقوط ثلاث حكومات متتالية، وقد ارتبط سقوطها بالدرجة الأولى بتعاظم الثورة الجزائرية وعجز تلك الحكومات في إيجاد حل لها رغم كل الممارسات القمعية التي مارستها خاصة إبان معركة الجزائر التي كشفت للرأي العام تجاوزات راح ضحيتها الكثير .

ومن المواقف الفرنسية المعارضة للسياسة الفرنسية نجد موقف النخبة المثقفة على اختلاف انتماءاتها الإيديولوجية و على رأس هذه النخبة الفيلسوف الفرنسي " جان بول سارتر " .

وفيما يخص السلطات الخاصة كذلك فقد وجدت معارضة رغم مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها ،فهذا مانديس فرانس عارض ذلك بشدة و قدم استقالته بعد ذلك بحوالي شهرين ،وفي ذلك كتبت صدى الجزائر مؤكدة أن قرار الاستقالة مرده إلى خلافه مع رئيس الحكومة غي موليه والوزير المقيم لاكوست حول السياسة الواجب إتباعها في الجزائر .[2]

وفيما يخص تجنيد شباب الخدمة الوطنية المستمر و المكثف فقد وصل الرأي العام الفرنسي غلى قناعة مفادها أن فرنسا تخوض حربا حقيقيا في الجزائر، إلى رفض الكثير من الأسر الفرنسية عمليات التجنيد.

وقد قرر المستوطنون الأوروبيون اللجوء إلى استعمال العمل الإرهابي عن طريق وضع القنابل و التفجيرات ،حيث كان المستوطنون بما فيهم النساء مدججين بالأسلحة، ومن أشهر أعمالهم الإرهابية

[1]- أحسن بومالي، **أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص** 86.

[2] - **بوفنش، مرجع سابق، ص** 160.

الرامية للحفاظ على الجزائر الفرنسية ذلك العمل الإرهابي الذي قام به المستوطنون يوم 10 أوت 1956 بالقصبة والذي تبنته منظمة سرية تدعى لجنة الأربعين و يمكن أن نقول أنه وإلى غاية أواخر سنة 1956كان الرأي العام الفرنسي و الأوربي يواجه المأساة التي كان يتعرض لها الجزائريون على يد الجيش الفرنسي بنوع من اللامبالاة و عدم الاكتراث .[1]

لقد تفطن الراي العام الفرنسي إلى اكذوبة التفاؤل التي يقوم بها روبير لاكوست وذلك من خلال تعدد الشهادات و الكتابات عن أساليب التهدئة المستعملة في الجزائر كما كان للصحف الفرنسية و العالمية دورا كبيرا في كشف المعارك التي تدور بين الجيش الفرنسي و جيش التحرير الوطني مثل معركة جبل الفضة في الولاية الرابعة ،ومعركة سيدي بلعباس ،ومعركة ساقية سيدي يوسف التي سقط فيها ثلاثة عشر قتيل فرنسي والتي كانت بمثابة فضيحة دولية بالنسبة لفرنسا وكان لقادة الثورة دورا كبيرا لكشف حقيقة لاكوست في الجزائر .[2]

ومن أهم الصحف الفرنسية التي ساهمت في إعلام الرأي العام الفرنسي بحقيقة الوضع في الجزائر صحيفة لومانيتي الفرنسية التي ذكرت بالتفصيل ما يعيشه الفرنسيين و الفرنسيات في مختلف الأعياد التقليدية .

ولقد أصبح الرأي العام الفرنسي مقتنعا بأن الحكومة الفرنسية مصرة على التوغل في الحرب الجزائرية وسياسة البطش الاستعماري وضد المصلحة الوطنية الفرنسية وضد إرادة الشعب الفرنسي الذي افتكت منه شبانه الذين أصبحوا تحت تصرف العناصر اليمينية الرجعية وآخر ما قامت به الحكومة الفرنسية هي منع إرسال الطرود من فرنسا إلى الجنود الفرنسية في الجزائر ،وهذا بالإضافة إلى المعاملة التي ظلت الحكومة تعامل بها عائلات الجنود ،و الحالة التي يعيشوها وبالإضافة إلى الخوف الذي شعر به الشعب الفرنسي بسبب عنف الحرب الجزائرية التي تسببت في مقتل أبنائه، أصبح الرأي العام الفرنسي يشعر بالاستياء أمام حقيقة الحرب الجزائرية التي كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا .[3]

المطلب الثالث : أسباب فشل سياسة روبير لاكوست

---

[1] - بوفنش، مرجع سابق، ص 161.

[2] - أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائري (1954–1962)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 151.

[3] - نفسه، ص 152.

مهما تعددت الانتصارات التي حققها روبير لاكوست خاصة على المستوى العسكري فإن **سياسته باءت بالفشل خاصة** بعد النتائج التي حققتها الثورة ،فهي ثورة لها **مبادئها وتنظيمها من أجل** الحرية و الاستقلال وليست مجرد تمرد كما اعتقد لاكوست ولكن الشعب الجزائري عازم على التخلص من نير الاستعمار فإن الشعب الجزائري قد قال كلمته الأخيرة مخاطبا لاكوست أن عهد الاستعمار **قد انقضى وأقبل عصر التحرير والاستقلال.**

لقد أثارت سياسة روبير لاكوست سخط الشعب الفرنسي ولم يعد له سندا لإكمال مهامه في الجزائر ،خاصة بعد الانتصارات التي بدأت تحققها الثورة في مختلف الميادين، **كما أن لاكوست** اعتبر أن القوة هي وحدها كفيلة بالقضاء على الثورة التي لا **تملك** إلا بعض المسائل العسكرية التي ليست بحجم الأسلحة العسكرية الفرنسية لكنها كانت تملك أهم سلاح وهو تأييد الشعب، **وقد** اعترف **بذلك لاكوست قائلا :"** إذا واصل الشعب تأييده للثوار فإن مصيرنا نحن هو الهلاك لا محال فقد قال لي منداس فرانس يوما عندما كان نابليون في اسبانيا ولم يرغب الاسبانيين في وجوده اضطر إلى الخروج منها في النهاية ".[1]

وقد تأثرت كثيرا سياسة لاكوست بما يحدث في الميدان الخارجي والفضائح التي تعرضت لها فرنسا بعد اهزامها في السويس ،والقرصنة الجوية التي تعرض لها قادة الثوار **بالإضافة** إلى حادثة ساقية **سيدي يوسف** التي **أثارت سخطا دوليا واسعا .**

وقد تزامن ذلك مع موجة التحرر التي عرفها العالم ،مما زاد في دعم القضية الجزائرية وبهذا بدأت تظهر بوادر الفشل لسياسة لاكوست في الجزائر التي لم تتقبلها جميع الأطراف الفرنسية خاصة المعمرين في الجيش الفرنسي الذين دبروا انقلابا على **الحكومة الفرنسية** ،مما ادى إلى نهاية الربع ساعة الأخير اللاكوستي في الجزائر .[2]

– انقلاب 13 ماي 1958:

[1] - شريط، مرجع سابق، ص 143.

[2] - نفسه، ص 144.

أمام الانتصارت التي تحققها جبهة التحرير الوطني عجزت الحكومات الفرنسية عن التغلب عليهم، و عن إيجاد حل عسكري في إطار إدماج الجزائر بفرنسا.[1]

في هذه الأثناء تحرك القادة العسكريين الفرنسيين في الجزائر **لانتزاع السلطة من الحكومة** الفرنسية و تسيير شؤون الحرب من المستعمرة، و قبل هذه كان المعمرون قد خرجوا في مظاهرات **عارمة يوم 26 أفريل 1956** للمطالبة بإنشاء حكومة، و في يوم **09 ماي 1956 عين رئيس** الجمهورية الفرنسي روني كوتيي بيار بفليملين رئيسا للحكومة[2].

وقد أرجعت العديد من الصحف أن لاكوست هو السبب في المؤامرة على رأسها صحيفة ليكسبريس التي ذكرت أن المؤامرة كانت تدبر منذ نجاح مظاهرات **06 فيفري 1956.**

من أهم الأسباب التي ترتكز عليها المؤامرة و التي يمكن أن نلخصها في الفكرة التالية:

"ان فرنسا تسير نحو الانهيار، ان باريس عاجزة **عن الحكم إذن لا يمكن الدفاع عن الجزائر إلا عن طريق أرض الجزائر بالوسائل السياسية و العسكرية معا"**[3] **،** ولكن أصحاب المؤامرة لم يكونوا مخلصين نحو الجنرال سالان، و لكنهم كانوا يهدفون إلى جلب ماسو في حضيرهم و تحاشي مناورات سالان لمشاريعهم و قد تم لهم ذلك بالفعل و كان الانتصار حليفهم في الجزائر.[4]

و كان لاكوست على علم بكل جزء من أجزاء المؤامرة و يمكننا أن نقول بأن لاكوست قد نجح في تمزيق فرنسا و نهب الجزائر، فقد كان يهدد باريس بانقلاب عسكري في الجزائر إذا لم توافق على سياسته و كان يظن أن فرنسا تتمثل في شخصه و إذا به **يقضي على فرنسا، لقد كان يظن أنه هو بطل التهدئة.**

و رغم ذلك نجد لاكوست يؤيد تلك المؤامرة و يعتبرها حركة مشروعة ترمي إلى إنقاذ الجزائر و باها لم تقدر ابدا، و هي الوحيدة القادرة على الحفاظ على الجزائر الفرنسية و اقتنع بذلك لاكوست خاصة عندما دعى فليملان لقبول مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني هذا ما دفع روبير لاكوست المغادرة إلى باريس يوم **10 ماي 1958 تاركا منصبه.**

وفي ظل هذه الظروف نظم فرنسيو الجزائر يوم **13 ماي 1958 انقلاب أو بعبارة أخرى** مظاهرات أوربية تظم في صفوفها المحاربين القدامى و الطلبة الذين اتفقوا على التجمع قرب النصب

---

[1]- محمد مبارك الميلي، **مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 83.**

[2]- **شريط، مرجع سابق، ص 174.**

[3]- بن حمودة، **مرجع سابق، ص 243.**

[4]- **شريط، مرجع سابق، ص 144.**

التذكاري في وسط العاصمة لتكريم **الأسرى الثلاثة الذين قتلهم** جيش التحرير الوطني بعد محاكمتهم، و لقد تحول التجمع أمام مبنى الحاكم العام يوم **13 ماي** [1] إلى احتلال المبنى و تدمير كل أثاثه و وثائقه مما جعل السلطات المدنية و العسكرية في حيرة من أمرها.[2]

وقد طالب المتظاهرون بتعيين حكومة للإنقاذ و الإطاحة بالجمهورية الرابعة، حيث كانت أفواج المتظاهرين تشق بسهولة حواجز الجيش الذي تظاهر لصدهم فانفتحت أبواب الولاية العامة أمامهم.

وقد حاول سالان تهدئة المتظاهرين فلم ينجح فتدخل العميد ماسو فاعلن بلاغا لهم اهم ما جاء فيه: **"إننا نعلم سكان مدينة الجزائر أن حكومة فليملان قد تمت تركيبتها بـ 280 صوتا بواسطة دعم الأصوات الشيوعية ...** إننا نترجى الجنرال ديغول أن يقطع حبل السكوت من أجل تشكيل حكومة إنقاذ عمومي التي هي وحدها القادرة على إنقاذ الجزائر من الضياع".[3]

وبهذا يكون انصار ديغول قد مهدوا له الطريق نحو تسلم مقاليد الحكم و قد صرحت بذلك جريدة الماهد يوم 29 ماي مقالات حددت فيها موقفها من إمكانية بروز دكتاتورية عسكرية فرنسية.

ولقد بلغت خطورة الانقلاب جنرالات الجزائر إلى التهديد بتقسيم الفرنسيين إضافة إلى هذا تهيج الاوربيين من خلال الحملة التي قاموا بها للحفاظ على الجزائر الفرنسية، و ذلك من أجل الحفاظ على مصالحهم.

و جاءت اية الجمهورية الرابعة على هذا النحو، لتتيح للجنرال المتقاعد شارل ديغول فرصة ثانية، فبعد المشاورات مع عدة مسؤولين وجه العميد "ماسو" نداءا إلى العميد ديغول لكي يترأس **حكومة الإنقاذ العمومي من أجل ضمان دوام الجزائر كجزء من فرنسا.**[4]

و في صبيحة يوم **14 ماي 1958 عين بيار فيملان** pierre pflimlin **رئيسا لمس الوزراء** في حين استقر العميد ماسو في مكتب الحاكم العام كرئيس للجنة الخلاص العمومي، وفي **15 ماي** توسع عدد أعضاء هذه اللجنة إلى **45** عضوا منهم أربعة جزائريون، ثم كلف رئيس الحكومة الفرنسية

---

[1] - انظر الملحق رقم 05.

[2] - بن حمودة، **مرجع سابق، ص 273.**

[3] - **الميلي، مرجع سابق، ص 84.**

[4] - **عباس، مرجع سابق، ص 271.**

فليملان العميد سالان قائد القوات المسلحة بالسلطات المدنية العسكرية في غياب الوزير المقيم روبير لاكوست الذي كان بباريس، و في اليوم نفسه خاطب الجمهور المتظاهر أمام مقر الحاكم العام **وأكد** إرادته في إبقاء الجزائر فرنسية و ختم خطابه بالهتاف يحي العميد ديغول و من ثم انطلاق مسار رجوع العميد ديغول إلى الحكم[1].

- **عودة ديغول إلى الحكم:**

في صبيحة يوم الأحد **01 جوان 1958** عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، و الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة **1952** و في **03 جوان تحصل على كامل الصلاحيات، و ذلك بعد** الجهد الكبير الذي قام به جنرالات الجزائر على رأسهم الجنرال ماسو، حيث حاول تمهيد الطريق له **من خلال القيام بعمليتين "عملية التآخي و عملية البعث" حيث نظمت مشاهد بين الفرنسيين** والمسلمين أمام مبنى الحاكم العام في ساحة إفريقيا، وقد حاولت الصحافة الفرنسية أن تبين أن تلك المشاهد تلقائية، أما عملية البعث التي كانت تستهدف الضغط على السلطة في باريس حتى تقبل **ر**جوع العميد ديغول إلى الحكم.

وقد تخوف الشيوعيون من ميلاد ديكتاتورية فكونوا ميليشيات من المظليين استعدادا للمقاومة، وفي هذا الجو نزل بالجزائر الحاكم العام السابق جاك سوستيل فأصبح يشارك في **المهرجانات ابتداء من 17 ماي، ورد ديغول على ذلك يوم 27 ماي 1958 ليجعل** حدا للجوء إلى **القوة ولبين تعلقه بالشيوعية قائلا: " أنتظر من القوات الأرضية و البحرية و الجوية المتواجدة بالجزائر أن يبقوا مثاليين تحت قيادة العميد** Salan **والعميد** Jouhaud والأميرال auboyneau **أعلن أنه بدأ المسار الشيوعي للو**صول إلى حكومة جمهورية قادرة على ضمان **الوحدة والاستقلال".**

و لكن هذا لا يعني انه سيجعل حدا للحرب في الجزائر، بل سيضاعف المجهودات للقضاء على جيش التحرير، و لكن الثورة الجزائرية سوف تكون في الموعد مستعدة لإفشال جميع مخططاته **مثله، و من سبقه من الغلاة المتطرفين.**[2]

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أنه رغم الانتصارات التي حققها روبير **لاكوست إلا أن** آثار سياسته كانت وخيمة سواء على فرنسا أو الجزائر، و قد تسببت في عدة **أزمات سياسية** واقتصادية و عسكرية ادت في الاخير إلى نهاية مشواره بالجزائر إثر انقلاب **13 ماي 1958.**

---

[1]- بن حمودة، **مرجع سابق، ص** 274.

[2] - بن حمار وبلغالم، **مرجع سابق، ص** 105.

من خلال دراستنا لموضوع روبير لاكوست والثورة الجزائرية (1956-1958) توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وحقائق تاريخية يمكن إنجازها كالآتي:

- يعتبر الفاتح من نوفمبر1954 حدثا راسخا للذاكرة الجماعية لكل من الجزائر وفرنسا حيث واجهتها فرنسا بوسائل عسكرية قمعية سياسية ودعائية وحتى ديبلوماسية.

- - تميزت إستراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية بمضاعفة الجهد العسكري أو ما يسمى بالقوة العسكرية المطلقة تحت شعار التهدئة العامة ، التي شملت مختلف الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، حيث ارتفع عدد الجنود والوسائل العسكرية وانتشرت المحتشدات والمعتقلات.

- كان لسياسة روبير لاكوست– صاحب مقولة ربع ساعة الأخير – وانعكاسات على مسار الثورة وذلك من خلال دور خط موريس في تأخير عمليات التموين بالأسلحة.

- امام الهزائم العسكرية والسياسية التي مُنيت بها كل المشاريع الفرنسية في تحقيق اهدافها التي **ابتكرها منظرو الاستعمار أساليب جديدة لمحاربة الثورة منها لجوء السلطات الفرنسية** إلى أسلوب الحرب النفسية وإنشاء المصالح الإدارية.

- إصدار السلطات الفرنسية لمجموعة من الإصلاحات التي تندرج ضمن إستراتيجية التهدئة التي لم تكن إلا دعما من القوة العسكرية كما انها لم تشمل إلا فئة معينة من الشعب الجزائري.

- اعتماد سياسة لاكوست على القوة العسكرية المطلقة والنتائج الإيجابية التي حققها إلا انها **عادت بالسلب عليه وعلى فرنسا، فالمطالبة بمضاعفة القوة العسكرية تطلبت ميزانية مالية ضخمة مما** تسببت في إفلاس الخزينة الفرنسية.

- إدراك قادة الثورة التحريرية أن السلطات الاستعمارية عامة وروبير لاكوست **خاصة على حد** سواء لن تتوالى في استعمال شتى الوسائل والأساليب للقضاء عليها.

- **رغم ضخامة** الإستراتيجية التي اتبعها لاكوست في قمع الثورة إلا أن نتائجها كانت قليلة فالثورة الجزائرية أصبحت خلال الفترة الممتدة**(1956-1958) أكثر تنظيما وانتشارا، رغم الأساليب الاستعمار** ية المختلفة لعزلها فقد أعطت الثورة الجزائرية للجانب السياسي والديبلوماسي أهمية

في غض النظر عن الجانب العسكري، فقد كان للإعلان دور كبير في نقل الصورة الحقيقية لجرائم لاكوست في الجزائري للرأي العالمي.

إن السياسة التي واجهت بها الجمهورية الفرنسية الرابعة في **مرحلتها الثانية (1956-1958)، أوجدت تراكمات- الأزمة الاقتصادية-** أدت بطريقة أو بأخرى إلى إسقاطها **(الجمهورية الفرنسية الرابعة)**، هذه السياسات التكاملية بين طلبات الوزير المقيم روبير لاكوست وتوصيات **الحكومات المتعاقبة، حكومة "غي موليه"، " بورجيس مونوري"، " فيليكس غايار"**، إضافة إلى ازدياد **ضغط الثورة سياسيا وعسكريا وديبلوماسيا.**

الملحق رقم 01:

صورة للوزير المقيم روبير لاكوست



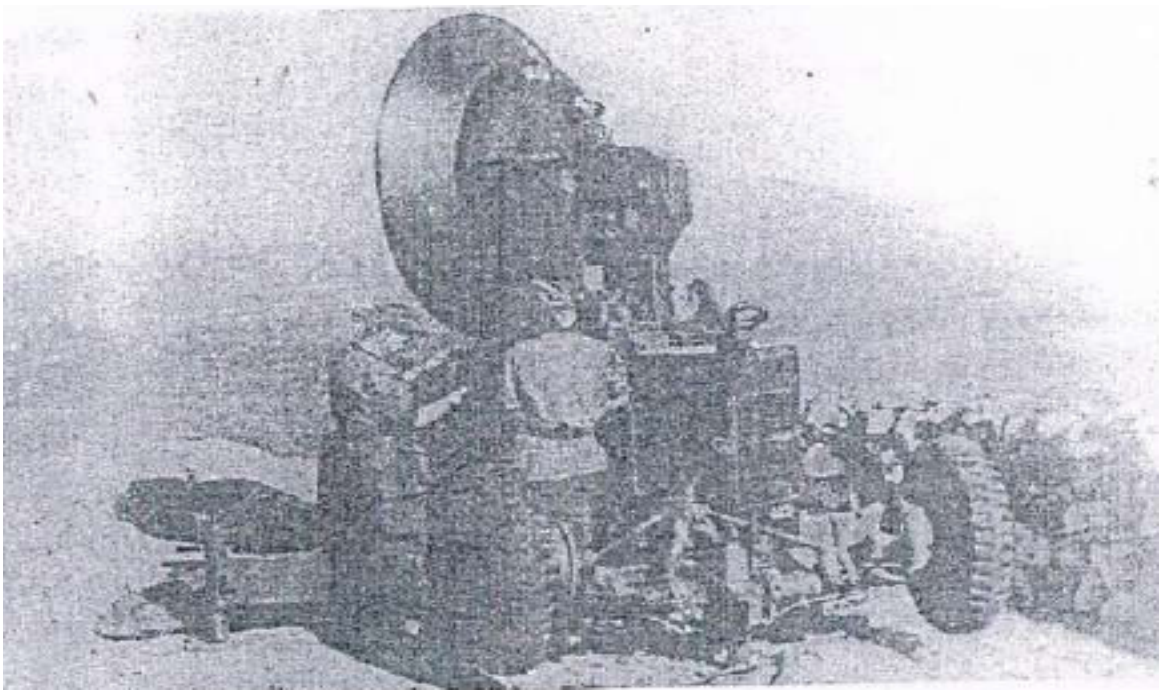


لاكوست وبجانبه الجنرال سالان



رابح خدوش، 1000 صورة وصورة من أيام الثورة، (1954-1962)، ط1، دار الحضارة.

الملحق رقم 02:



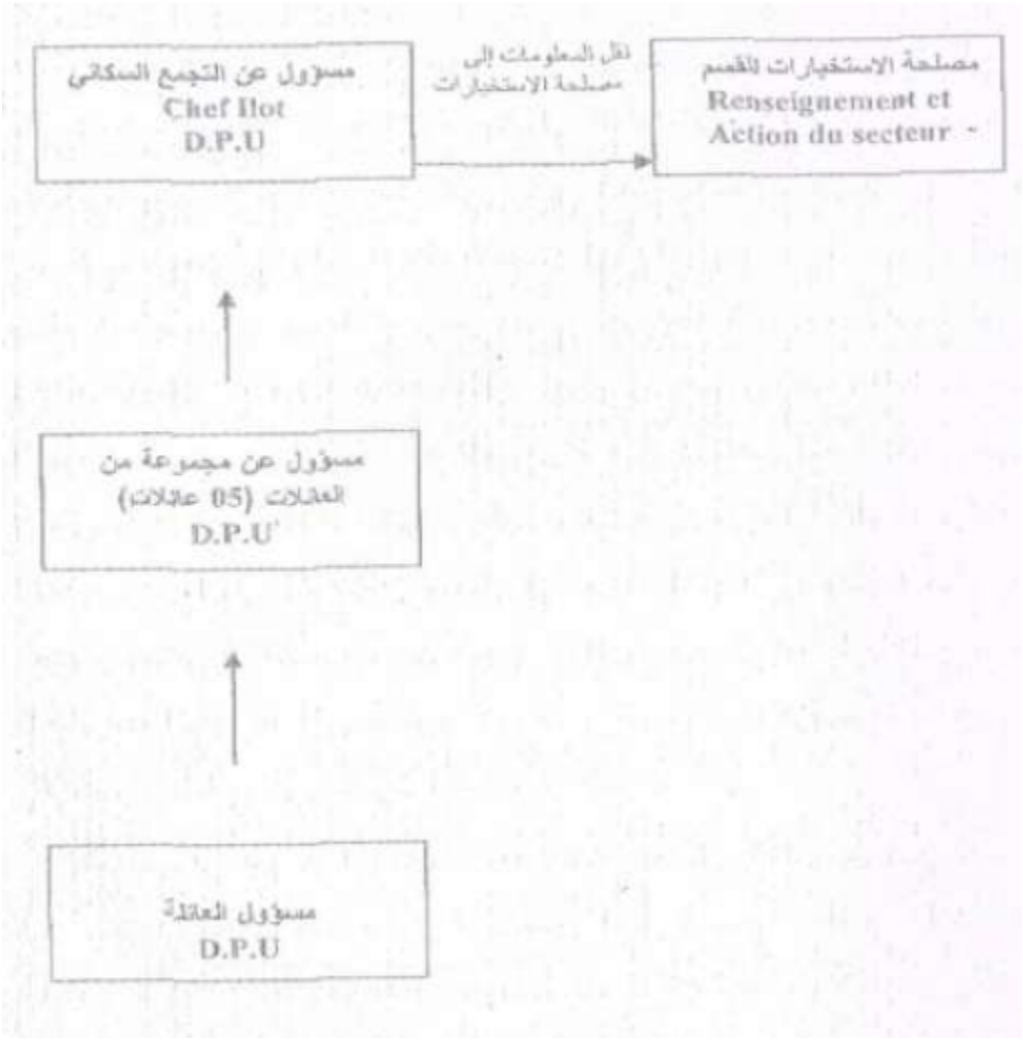
منظر جانبي لخط موريس



قندل، مرجع سابق، ص 222.

الملحق رقم: 03

مخطط متعلق بجهاز الحماية العمرانية



طاس، مرجع سابق، ص 49.

الملحق رقم: 04

17 Mars 1956 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE 2391

LOIS

LOI n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire (1).

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Le Gouvernement pourra, par décrets en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, et après avis du conseil d'Etat, prendre en Algérie toutes dispositions relatives à :

1° La poursuite de l'expansion économique au moyen de mesures appropriées concernant notamment les investissements, les travaux publics, l'équipement scolaire et sanitaire, la recherche scientifique, technique et économique, la construction de logements, l'équipement agricole et rural, l'aménagement foncier, la réorganisation de la propriété foncière, le remembrement ou l'extension des exploitations rurales, l'accession à la petite propriété rurale, la réorganisation du crédit agricole en vue d'une distribution plus large et plus efficace des fonds destinés à l'équipement individuel, l'accélération de la mise en valeur par l'irrigation des terres comprises dans les périmètres irrigables au moyen des grands barrages réservoirs, la revision de baux à part de fruit et de certaines formes archaïques de sociétés agricoles ;

2° La normalisation et l'abaissement des coûts de production, notamment par la réduction du prix de l'énergie, l'allégement ou l'aménagement en vue d'une meilleure productivité des charges et obligations sociales et fiscales pesant sur les entreprises et sur les salaires sans que, en matière sociale, les prestations de sécurité sociale et les prestations familiales puissent être réduites ;

3° L'élévation du niveau de vie des populations et la coopération économique et financière entre la métropole et l'Algérie, notamment :

En édictant des mesures destinées à faciliter, pour les citoyens français musulmans, en leur garantissant des conditions de carrière normale, l'accès à la fonction publique et leur emploi dans les services publics, dans les entreprises bénéficiant d'une participation ou d'une aide de l'Etat, de l'Algérie et des collectivités publiques, en Algérie ;

En favorisant le plein emploi par le financement des investissements nécessaires au développement des productions agricoles, industrielles et minières ;

En mettant en œuvre un plan cohérent d'industrialisation comportant une série de mesures propres à aider à l'implantation d'industries nouvelles et à protéger celles qui existent ;

En adoptant un ensemble de dispositions financières, administratives et économiques destinées à faciliter la mise en valeur des ressources naturelles du Sahara ;

4° L'accélération du progrès social, notamment :

En améliorant la condition de l'ouvrier agricole par une réglementation des conditions de travail, par la création ou le perfectionnement d'institutions sociales telles que celles relatives aux congés payés, aux allocations familiales, au régime des assurances sociales ;

Dans le secteur non agricole, en étendant à l'Algérie, après les avoir adaptés dans la mesure nécessaire, des textes législatifs ou réglementaires applicables dans la métropole concernant la réglementation du travail et de la main-d'œuvre, les congés payés, le régime des allocations familiales, les prestations dues au titre de la réparation des accidents du travail et les régimes d'assurances sociales ;

5° La réorganisation des institutions administratives, notamment par une réforme de l'organisation territoriale, et en particulier du régime des régions sahariennes, par la réorganisation des collectivités locales et par la réforme de l'administration centrale du gouvernement général.

Art. 2. — Ces décrets pourront modifier ou abroger les dispositions législatives existantes. Ils entreront en vigueur dès leur publication au *Journal officiel* de la République française, mais ne deviendront définitifs qu'après leur ratification par le Parlement auquel ils seront soumis dans le délai d'un an à compter de leur date.

Ils pourront prévoir, soit les peines édictées par les lois antérieures relatives aux mêmes matières sans que puissent être modifiés la qualification des infractions relevées, la nature et le quantum des peines applicables, soit les peines prévues par l'article 471, 15°, du code pénal.

Art. 3. — Le Gouvernement est autorisé à ouvrir, par décrets pris sur le rapport du ministre des affaires économiques et financières, et après avis des commissions des finances de l'Assemblée nationale et du Conseil de la République, les autorisations de programme et les crédits de payement correspondant aux dépenses qui pourront être engagées en application des articles précédents. Ces décrets seront soumis à la ratification du Parlement dans le délai d'un an à compter de leur date.

Art. 4. — Le Gouvernement pourra, en toute matière, par décret pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés, le conseil d'Etat entendu, étendre à l'Algérie, en y apportant les adaptations nécessaires des lois et des décrets en vigueur dans la métropole.

Art. 5. — Le Gouvernement disposera, en Algérie, des pouvoirs les plus étendus pour prendre toute mesure exceptionnelle commandée par les circonstances en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire.

Lorsque les mesures prises en vertu de l'alinéa précédent auront pour effet de modifier la législation, elles seront arrêtées par décret pris en conseil des ministres.

Art. 6. — Les pouvoirs accordés par les articles précédents prendront fin à l'expiration des fonctions du présent Gouvernement. Toutefois, en cas de démission du Gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau Gouvernement devra demander la confirmation par le Parlement de la loi accordant les mesures exceptionnelles prises en vertu des pouvoirs conférés par l'article 5, dans un délai de dix jours francs à compter de la date à laquelle il a obtenu la confiance de l'Assemblée nationale.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit, la loi sera caduque.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 16 mars 1956.

Par le Président de la République : RENÉ COTY.

Le président du conseil des ministres,
GUY MOLLET.

Le ministre résidant en Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le ministre d'Etat, garde des sceaux, chargé de la justice,
FRANÇOIS MITTERRAND.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Le ministre des affaires économiques et financières,
PAUL RAMADIER.

Loi n° 56-258. TRAVAUX PRÉPARATOIRES (1)

Assemblée nationale :

Projet de loi (n° 286) ;

Rapport de M. Montalat, au nom de la commission de l'intérieur (n° 1813) ;

Discussion les 8, 9 et 12 mars 1956 ;

Adoption le 12 mars 1956.

Conseil de la République :

Projet de loi adopté par l'Assemblée nationale (n° 314, S. O. 1955-1956) ;

Rapport de M. Verdeille, au nom de la commission de l'intérieur (n° 319, S. O. 1955-1956) ;

Discussion et adoption le 15 mars 1956, après discussion immédiate.

Assemblée nationale :

Acte reçu de l'adoption conforme le 16 mars 1956.

طاس، مرجع سابق ص 564.

الملحق رقم: 05

انقلاب 13 ماي 1952



COUP D'ETAT MILITAIRE A ALGER

DIRIGÉ PAR LES GÉNÉRAUX SALAN, CHALLE, JOUHAUD ET ZELLER

DES UNITÉS DE PARA OCCUPENT LES BATIMENTS PUBLICS

MM. Mora, Baron et le général Gambiez mis sous surveillance

LES CHEFS DU PUTSCH PROCLAMENT L'ÉTAT DE SIÉGE ET CRÉENT UN TRIBUNAL MILITAIRE SPÉCIAL



Memoriq premier et unique magazine consacriez à l'histoire de l'Algérie www.mémoria.dz. P 55

أولا: المصادر باللغة العربية:

- **الكتب بالعربية:**

1- بلحسين مبروك، مراسلات بين الداخل والخارج، القاهرة، (1954 – 1962)، ترجمة صاري عماري، باب القصبة للنشر والتوزيع، 2009م.

2- بن جديد الشاذلي، مذكرات ملامح حياة(1929 -1979)، ترجمة عبد العزيز بو بكير، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2014م.

3- بن خدة بن يوسف، الجزائر عاصمة المقاومة، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

4- (جذور أول نوفمبر 1954) . ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012م.

5- بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف ، ط1،دار النعمان، الجزائر، 2004م.

6- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

7-ذيب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة للنشر والتوزيع، ط 1، 1984 م.

8-طلاس مصطفى، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010م.

9-العلاق هنري، مذكرات جزائرية، ترجمة جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

10- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، 1991م.

11- كافي علي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

12- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ترجمة: عبد الحمد مهري، منشورات شهاب الجزائر.

13- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

14- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م.

15-نايت بالقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.

16- يوسفي يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد شريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010م.

- **باللغة الأجنبية:**

- Taguia Mohamed ,L'armeé de liberation , National en Willaya IV pré Madeleine rebelioix el casbah Alger,2009 .

ثانيا: المراجع

1- آجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية.

2- أزغيدي لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني(1956-1962)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1989م.

3- بحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

4- بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومه، للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2009م.

5- بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

6- بلحاج صلاح، الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2010م.

7- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين (19 – 20)، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2010م.

8- بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1965)، دار المعرفة، الجزائر ، 2010.

9- بومالي أحسن، إستراتجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954 – 1956)، دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دس.

10- خدوش رابح، 1000 صورة وصورة من أيام الثورة (1954-1962)، ط1،دار الحضارة.

11- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستعمار في الجزائر (1830-1962)، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

12- زبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956 – 1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009م.

13- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

14- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، إتحاد الكتب العرب، دمشق، 1999م.

15- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

16- سعدي وهيبة، الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار المعرفة، 1994م.

17- سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الصورة النابض، دط، دار الأمة ، الجزائر، 2012م.

18- شريط عبد الله و الميلي محمد مبارك، المختصر في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

19- شريط لخضر، إستراتجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

20- الشريف محمد عباس ، من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، ط1، دار الشروق، القبة، الجزائر، 2000م.

21- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

22- صالح محمد الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

23- صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954 – 1962)، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010م.

24- طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاسا على الثورة (1956 – 1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013م.

25-طلاس مصطفى والعسلي بسام، موقف الرأي العام من الثورة الجزائرية، دار التنوير، الجزائر، 2001م.

26- عباس محمد ، نصر بلا ثمن، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009م.

27- عباس محمد، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

28- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1957م، دار هومه، الجزائر، 2010م.

29- عسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010م.

30- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر.

31- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954 – 1956)، دار غرناطة، الجزائر 2009م.

32- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، مج4، منشورات وزارة الماهدين.

33- قندل جمال، خطي موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر 2008م.

34- قداش محفوظ، وتحررت الجزائر،ترجمة العربي بونيون، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011م.

35- مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830 – 1962)، الجزائر، وزارة الثقافة.

36- مناصرية يوسف وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقوق الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

37- مهري عبد الحميد، كيف حررت الجزائر، الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر 1954 وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر،1974.

38- الميلي محمد امبارك ، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

39- هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومه، الجزائر.

40- هواري قبايلي، ثمن الحرب، الثورة الجزائرية وانعكاسا تها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012م.

41- ودوع محمد، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، ج1.

- **2– باللغة الأجنبية:**

- Amar boudjellal , les barrages de la mort 1957-1959«le front oublie»ed Ghrnata, bab el oued alger,2010.

- **المقالات:**

- بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية (1956-1958)، نظرية تارخية، العدد 1437، 2016/2م.

- **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1- بن حمار رحيمة وبلغالم فتيحة، استراتجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية (1956– 1958)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015م.

2- بن مرسلي أحمد، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية أنموذجا،(1 جانفي 1954– 31 ديسمبر 1955).

3- بوفنش شمس الدين، سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست اتجاه الثورة الجزائرية (1956– 1958)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

4- بوكي اليامنة وراجي الخامسة، استراتجية الجيش الفرنسي للقضاء على الثورة، الحرب النفسية أنموذجا، 2015 – 2016م.

5- زبير رشيد، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين والفرنسيين منه، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2012، 2013م.

6- زخمي أسماء و مبروكي زهيدة، دور لجنة التنسيق و التنفيذ في الثورة التحريرية الجزائرية (1956 – 1958)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المدية، 2016.

7- شلبي أمال ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954 – 1956).

8- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر(1954 -1962)، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 1995م.

9- عيسى وفاء، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية والمصالح الإدارية المتخصصة أنموذجا (1955 – 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013 – 2014م.

- **الجرائد:**

- بصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين، دار الغرب الإسلامي،ط1، 2006م.

- المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، "طور جديد في حرب التهدئة"، العدد19، بتاريخ 1 مارس 1958م.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة **الشكر** **الإهداء** **قائمة المختصرات**	
مقدمة	05-01
المبحث الأول: الظروف المحيطة بوصول روبير لاكوست إلى الحكم	31-07
اندلاع الثورة التحريرية وتطورها	23-07
الإجراءات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية	25-23
شخصية روبير لاكوست	31-25
المبحث الثاني: إستراتيجية روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية	58-34
الإستراتيجية العسكرية	48-34
الإستراتيجية السياسية و الإدارية	53-49
الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية	58-53
المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة على سياسة روبير لاكوست	72-60
إستراتيجية الثورة في مواجهة سياسة روبير لاكوست	66-60
المواقف المختلفة من سياسة روبير لاكوست	68-66
أسباب فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر	72-68
خاتمة	75-74
الملاحق	81-77
المصادر و المراجع	89-83
فهرس المحتويات	91